

جامعة مولود معمري- تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة
الإرهاب (2000-2016)

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف:

أ.د: مصطفى أونوغي

إعداد الطالبة:

بن قاسي زاهية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
برد رتيبة	(د)	رئيسة	تيزي وزو
مصطفى ونوغي	(د)	مشرفا ومقررا	تيزي وزو
عطيش يمينة	(ا)	ممتحنة	

السنة الجامعية: 2016-2017م

شكر وعرفان

الشكر الجزيل إلى:

أستاذ الدكتور "مصطفى أونوغي" لقبوله الإشراف على بحثي هذا، بما يستطيع من مساعدة علمية ومعنوية لإتمامه.

السادة أعضاء اللجنة المناقشة، الذين شرفوني في قبول مناقشة مذكرة تخرجي لنيل شهادة الماجستير.

وفي الأخير الشكر الجزيل إلى والدي وأساتذتي الكرام، الذين واكبوا دراستي منذ الصغر.

وكلّ من ساعدني ماديا ومعنويًا.

الإهداء

أهدي هذه المذكرة إلى:

امي و ابي الأعزاء إلى كل أخواتي (فتيحة كريمة سعدية وزنة) وأخي الوحيد (أمقران).

و إلى كل عائلة بن قاسي وبن رمضان دون أن أنسى كل صديقاتي وأصدقائي.

خطة البحث.

مقدمة.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات الأمريكية الجزائرية.

المبحث الأول: جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل حرب التحريرية.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الإستقلال.

المبحث الثاني: تطور العلاقات السياسية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: مرحلة الاضطراب و الغموض الممتدة من 1992-1995

المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي 1995-1998

المطلب الثالث: مرحلة التنسيق 1999-2004

المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر وانعكاساته على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

المطلب الأول: المصالحة الوطنية انطلاقة جيدة للجزائر.

المطلب الثاني: طبيعة أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

المطلب الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

المبحث الرابع: التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.

الفصل الثاني: التنسيق الجزائري الأمريكي الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.

المبحث الأول: المساندة الأمريكية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب قانون 1904، تجريم

دفع الفدية.

المطلب الأول: تجريم دفع الفدية للإرهابيين.

المطلب الثاني: التجاوب الدولي للمقترح الجزائري.

المطلب الثالث: نجاح الجزائر في إقناع مجلس الأمن الدولي بتجريم تمويل الإرهاب بالفدية.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الجزائرية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: الاتفاقيات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية في ظل إدارة ترامب.

المطلب الثالث: زيارة لعمامرة الأخيرة لواشنطن.

المبحث الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب وأهم التعديلات.

المطلب الأول: تحديات الإستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني: أهم التعديلات المقترحة على الإستراتيجية الأمريكية.

الفصل الثاني: معوقات التقارب الجزائري الأمريكي.

المبحث الأول: مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المطلب الأول: مسألة الديمقراطية في الجزائر.

المطلب الثاني: وضعية حقوق الإنسان في الجزائر.

المبحث الثاني: النفوذ الفرنسي في الجزائر وأبعاده.

المطلب الأول: البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

المطلب الثالث: البعد الأمني للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

المبحث الثالث: مواقف البلدين من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية.

المبحث الرابع: موقف الجزائر إزاء الأفريكوم.

المطلب الأول: أهداف الأفريكوم ورؤية الجزائر إزاء الأفريكوم.

المطلب الثاني: قيادة إفريقيا الأفريكوم.

ملخص الدراسة:

في عصر ما بعد الحرب الباردة أضحى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقات متينة معها مطمح العديد من الدول، بما في ذلك التي كانت تحسب من التيار المعادي لها، وذلك لما فرضه الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية.

لذا سعى الجزائريين إلى توطيد العلاقات الجزائرية وترقيتها إلى أفضل مستوى ممكن واعتبروا أن الانفتاح على الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية الجديدة بل يصب مباشرة في المسعى العام الذي توفوه من مجيئهم إلى السّلطة، والقاضي بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة، وجلب الاستثمارات الخارجية وفي هذا الإطار تشكل الولايات المتحدة الأمريكية حجر الزاوية، حيث تعتبر هذه الأخيرة سيّدة العالم ولذلك هناك ضرورة ملحة الارتباط إقتصاديًا أو أميًا.

قد يبدو للبعض أن العلاقات الجزائرية- الأمريكية حدية النشأة، بدأت مع بداية الثمانينات وبداية التسعينات مع سقوط الاتحاد السوفياتي وتبني الجزائر الإصلاحات السياسية والاقتصادية، بغية الانفتاح على الرأسمالية والعالم الغربي وقد يذهب البعض للاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الاستقلال بفضل إكشاف النفط والغاز في الصحراء الجزائرية.

سارت العلاقات الجزائرية الأمريكية على نحو حسن ما عد التوترات التي كانت تلازمها، حيث كانت العلاقات جدّ حسّاسة باعتبارها تأثر بالعديد من المتغيّرات خاصة الدولية منها.

مقدمة

مقدمة:

تعريف الموضوع :

إنّ علاقات الجزائر الخارجية كثيرة ومتشعبة، وذلك نظراً للموقع الجيوستراتيجي والرصيد التاريخي والإمكانات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، ولو كانت الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها سبعينيات وثمانينيات القرن قد رسمت دوائر معيّنة لعلاقات الجزائر الدولية، فإن هذه الأخيرة محكومة كذلك بما إستجد في جزائر التسعينيات من خوف ورعب لدى الجزائريين.

في عصر ما بعد الحرب الباردة أضحى الإرتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقة متينة معها هدف العديد من الدول، بما في ذلك التي كانت تحسب من التيار المعادي لها، وذلك كما فرضه الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية، لذا سعى الرؤساء الجزائريين إلى توطيد العلاقات الجزائرية الدولية وترقيتها إلى أفضل مستوى ممكن واعتبروا أن الانفتاح على الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية، بل يصب مباشرة في المسعى العام الذي توخّوه منذ مجيئهم إلى السّلطة، المصّر بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة، وفي هذا الإطار أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مقصد أو ضرورة محلة للإرتباط بها في العديد من المجالات اقتصادياً أمنياً وخاصة في ظل بعض القضايا الموحدة والمشاركة وخاصة قضية مكافحة ظاهرة الإرهاب التي تعتبر قضية حساسة بالنسبة للبلدين سواءً الجزائر أو الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأخيرة تستند وتعتمد على الخبرة الجزائرية الواسعة في مكافحة الإرهاب الشيء الذي يجعل العلاقات الجزائرية الأمريكية تسير نحو الدّرب الحسن ما عدا بعض القضايا التي تعتبر المسار الجيّد لهذه العلاقات، كالتقارب الأمريكي الإسرائيلي، مساندة الجزائر للقضايا العربية كالقضية الفلسطينية، ولكن عامة فهذه العلاقات الثنائية تتميّز بالجدية في التعامل مع القضايا الأمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت

معرجًا حاسمًا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية للإستتجاد بالجزائر والعمل على تكثيف الجهود من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب أهمية الدراسة:

إنّ أهمية كل بحث يرتبط بأهمية المشكلة والإشكالية التي يراد حلّها بكل موضوعية وجدية وبالنسبة لموضوعنا هذا، فإن الحركية التي عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية وذلك من خلال التعاون المتبادل بين هاذين البلدين خاصة في المجال الأمني الشيء الذي أثار اهتمامان كثيرًا.

وبالرغم من أن العلاقات الجزائرية الأمريكية لديها جذور تاريخية عميقة جدًا لكن في الآونة الأخيرة إزدادت هذه التعاونات مع إزدياد التهديدات الأمنية الجديدة ومن جهة أخرى أردنا معرفة العوامل التي باتت تحكم هذه العلاقات الثنائية.

نسعى من خلال قيمانا بهذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مسيرة واتجاه العلاقات الجزائرية الأمريكية خاصة في الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2016.

- التعرف على أهمية الخبرة في المجال الأمني من أجل مكافحة الإرهاب التي تمثل قضية سياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والجزائر على حدّ سواء.

مبررات اختيار الموضوع

مبررات موضوعية:

- حداثة الموضوع ويعتبر ذو أهمية بالغة على الساحة الدولية.
- الرغبة في معرفة مكانة الجزائر في الساحة الدولية وطبيعة علاقاتها مع أكبر الدول في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

مبررات ذاتية:

- نظراً لتخصصنا لتخصصنا في العلاقات الدولية.
- بحكم أن هذا الموضوع موضوع حسّاس تعاني منه جميع دول العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

الإشكالية:

نطرح الإشكالية التالية: فيما تتجسّد معالم ومظاهر التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب؟

وبهدف تحليل هذه الإشكالية يتطلّب من الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما طبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية؟
- 2- كيف أثّرت أحداث 11 سبتمبر على سير العلاقات الجزائرية الأمريكية؟
- 3- لماذا تلعب الجزائر الدول الفعال في مجال مكافحة الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؟
- 4- فيما تتمثّل أهم العراقيل التي تصطدم بها العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

فرضيات الدراسة:

- 1- كلما ازدادت مستويات التهديدات الأمنية، إزدادت مستوى التعاون الجزائري الأمريكي.
- 2- كلما زاد تأييد ووقوف الجزائر إلى جانب القضايا العربية كلما أثّر على علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- سامت أحداث 11 سبتمبر في توطيد العلاقات الجزائرية الأمريكية.
- 4- كلما زادت الخبرة الجزائرية توسعاً في المجال الأمني زادت ثقة الولايات المتحدة بها للحدّ من ظاهرة الإرهاب.

5- أدبيات الدراسة

إنّ موضوع التعاون الجزائري الأمريكي في الفترة الممتدة بين 2000 و2016 يحظى بمتابعة ودراسة العديد من سمات وتأثيرات على البلدين الجزائري والأمريكي، ولذا فقد تطلّب إنجاز هذا العمل الاستناد إلى مواد بحثية إهتمت بموضوع التعاون الجزائري الأمريكي وقد حاولنا أن منهج الأمم منهم ممن أتيح لنا مع مراعاة أهمية وقيمة الأكاديميين والمختصين وأصحاب هذه المراجع، وبإعطاء عيّنة منهم يمكن القول بالنسبة لموضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية تم الاستناد على كتابات كل من: مذكرة ماجستير بعنوان العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999-2004، مذكرة للمترشح نور الدين حشود والذي تناول فيه الإطار النظري للعلاقات الجزائرية الأمريكية وإبراز أهم عوامل التقارب العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية وإبراز أهم أوجه الاختلاف بين الدولتين.

كما تم الاستناد أيضا لمذكرة ليسانس المعنية بالتهديدات الأمنية في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها للمترشحة "نسيمة مسالي" والتي تطرقت فيها بدورها إلى مفهوم الأمن وأهم التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول المغاربية وخاصة الجزائر، وأهم السبل التي تتبعها هذه الدول للحدّ منها.

بالإضافة إلى تصريحات الرسميين من الرؤساء والمسؤولين، وبعض التقارير الصادرة عن مركز الفكر وهيئات رسمية مختصة بشؤون العلاقات الخارجية لكل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

منهجية الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، وفي تحليلنا لهذا الموضوع إعتدنا على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على أكثر من منهج واحد كمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة وهذا فقد كانت الحاجة إلى مختلف المراحل التي عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المنهج التحليل، وذلك من أجل تحليل طبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية ومختلف الأحداث القائمة بين البلدين في حقبة تاريخية مختلفة من أجل أن تتمكن من التوصل إلى تحليل شامل للإشكالية محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

تم تحليل إشكالية إستمرارية العلاقات الجزائرية الأمريكية وتسلط الضوء على التعاون الجزائري الأمريكي من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب.

تقوم هذه الدراسة على خطة مقدّمة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

تناول الفصل الأول بعنوان تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية ثلاث مباحث حيث تعرضنا في المبحث الأول المعنون بجذور العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى السياسة الأمريكية في الجزائر قبل حرب التحريرية الجزائرية وأثناء الحرب التحريرية وبعد الاستقلال مع التركيز على أهداف وتوجهات هذه السياسة، أمّا المحب الثاني تحت عنوان أحداث 11 سبتمبر 2001 وإنعكاساتها على العلاقات الجزائرية الأمريكية من خلاله تطرقنا أيضا إلى المصالحة الوطنية الذي يعتبر عنصر مهم خاصة بالنسبة للجزائر وكيف أثرت أحداث 11 سبتمبر على سير العلاقات الجزائرية الأمريكية.

أما الفصل الثاني: المعنون بالتنسيق الجزائري الأمريكي الأمني في مجال مكافحة الإرهاب، فتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة مباحث: إذ عالج المبحث الأول مختلف الاتفاقيات الجزائرية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الحوار الجزائري

الأمريكي، مبادرة بأن الساحل في 2004م والشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء 2005م كإمتداد لمبادرة بان.

أما المبحث الثاني المتمثل في المساندة الأمريكية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب (قانون 1904) الصادر عن المجلس الأممي من أجل تجريم دفع الفدية للإرهابيين والتجاوب الدولي المقترح الجزائري وزيارة لعمامرة الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية.

أما المبحث الثالث تحت عنوان التحديات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب وأهم التعديلات المقترحة من أجل مكافحة هذه الظاهرة التي هي محل استقطاب معظم دول العالم بما فيها أمريكا والجزائر.

أما الفصل الثالث محاولة للتعرف على عوامل تراجع العلاقات الجزائرية الأمريكية حيث تم في المبحث الأول تحت عنوان مسألة الديمقراطية ووضعية حقوق الإنسان في الجزائر.

أما المبحث الثاني تطرقنا لمعوقات التقارب الجزائري الأمريكي والمتمثل في عدّة قضايا وقفت عائقاً في وجه التقارب الثنائي.

أما فيما يخص المبحث الثالث فتطرقنا إلى منظمة الأفريكوم لما تحتوي من أهداف ورؤية الجزائر إلى منظمة الأفريكوم. كما أن العمل يستدعم بمقدمات واستنتاجات لكل فصل وستكون في الأخير خاتمة تحاول استخلاص مختلف النتائج المتوصل إليها مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة.

من بين هذه المتغيرات لدين قانون المصالحة الوطنية الذي قدّمه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، محاولاً إنهاء حرب العشرية السوداء في الجزائر ونجد أيضاً أحداث 11 سبتمبر كمتغير آخر حيث أظهرت هذه الأحداث الحاجة للخبرة الجزائرية في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب، الشيء الذي ساهم بتسويق العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية إذ أقيمت عدّة إتفاقيات أمنية من أجل مكافحة الإرهاب ومن أجل تعزيز التقارب الجزائري الأمريكي من خلال مختلف الزيارات والحوارات بين البلدين، كما نجد أن الولايات المتحدة

الأمريكية وسمت مجموعة من الاستراتيجيات من أجل الحدّ من ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها وذلك من خلال مجموعة من القرارات مثل قرار 1904 الصادر عن الأمم المتحدة الذي ينص على تجريم دفع الفدية للإرهابيين إلّا أن هذا التعاون الجزائري الأمريكي كثيرًا ما يصطدم بالعديد من العقابات والمعوقات كمساندة الجزائر إلى القضية الفلسطينية، والتقارب الأمريكي الإسرائيلي بالإضافة إلى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالفاشلة.

ونستنتج مما سبق أن التعاون الجزائري الأمريكي مس جميع الجوانب بصفة عامة والجانب الأمني بصفة خاصة بحكم أن قضية الأمن مسألة حساسة تعاني منه معظم دول العالم منها الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر.

الفصل الأول

التطور التاريخي والسياسي للعلاقات الأمريكية الجزائرية

1776 - 1991م

تقديم الفصل:

يرى البعض بأن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة النشأة، بدأت في بداية الثمانينات وبداية التسعينات مع سقوط الاتحاد السوفياتي وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية بهدف الإنفتاح على الرأسمالية والعالم الغربي، وقد يذهب البعض للاعتقاد بأن هذه العلاقة بدأت فقط بعد الاستقلال بفضل إكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، إلا أن هذا الفصل سيبين لنا الكثير من الجوانب الغامضة حول حقيقة بداية العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ومدى عمقها.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الأمريكية الجزائرية:

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل إستقلال الجزائر 1776 - 1962م.

1- العلاقة الجزائرية الأمريكية قبل الاستعمار الفرنسي للجزائري 1776 - 1830م.

وفق ما ورد من المؤرخون فإن الجزائر من أوائل الدول التي إعترفت بإستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م⁽¹⁾ إثر الحرب التي خاضتها ضد بريطانيا 1775م إلى 1783م، ونشير فقط هنا إلى نقطة مهمة وهي أنه قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية إستقلالها عن بريطانيا، كانت سفنها تمرّ عبر المتوسط وهي تحمل رايات بريطانيا وجوازاتها ولكن بعد الاستقلال سحبت منها بريطانيا، الرخص، فأصبحت السفن الولايات المتحدة الأمريكية معرضة للقرصنة الذي كان سائداً آنذاك، خاصة من طرف دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر، والتي تتعهد وفقاً لمعاهدة السلم وعلى هذا الأساس حول الأمريكيون إيجاد حل لتجارتهن وسفنهم، فكانت الخطوات الأولى التي إتخذتها الكونغرس تقضي بأن تتضمن المعاهدات التي تعقد مع الدول الأوروبية نصوصاً أو فقرات تعدها فيها ضد القراصنة، كما كانت تفعل بريطانيا⁽²⁾.

وبذلك لجأت أمريكا إلى كل من هولندا وفرنسا وعقدت معهما معاهدتي التجارة والصداقة في (1778-1782) على التوالي، وتضمنت كل المعاهدتين فقرة تنص على ضرورة تدخل فرنسا وهولندا لحماية التجارة الأمريكية وسفنها، وبالنظر إلى نفوذها لدى الجزائر وبقية دول الغرب، وفشلت محاولة ثالثة لتضمين فقرة مماثلة في معاهدة مع بريطانيا ومجمل القول بأن المحاولات الثلاث باءت بالفشل إلا أنّ فرنسا وعدت بتقديم مساعدتها

(1) - قاسم نايت بلقاسم مولود ، شخصية الجزائر الدولية وهيبته العالمية قبل سنة 1830م، ج1، دار البعث، الجزائر، 1985، ص 248.

(2) - نيتة ليلي ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958 - 1962، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2001-2002، ص 44.

قامت معاهدة مباشرة بين الولايات المتحدة والجزائر، قصد حماية سفنها، وذلك بعد مفاوضات قد تكون متعبة للأمريكيين على حد قول وزير البحرية الفرنسي دوسارتين⁽¹⁾.

واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية مارس 1783م، حيث نجت سفينتين أمريكيتين في آخر لحظة من القراصنة الجزائريين، ندد الكونغرس الدخول في مفاوضات مع دول المغرب النظر لخطورة الموقف، وتم تعيين لجنة ثلاثية التي تضمنت: جون آدمز بنجامين فرينكلين وتوماس جيفرسون⁽²⁾.

وفي 1785م تم عقد معاهدة بين الجزائر وإسبانيا تسمح للسفن الجزائرية بإجتياز جبل طارق، مما أفاق الأمريكيين من هذه المعاهدة وجعلها تعقد مهمتهم، وبعد أسابيع من توقيعاتهم أسر سفينتين أمريكيتين من طرف الجزائريين، ودخل الطرفان من مفاوضات لتخليص الأسرى، إلا أنها فشلت بعدم الاتفاق حول المبلغ المدفوع، وبعد ذلك سعى جيفرسون لتكوين تحالف ضد الجزائر ضم الدنمارك وإيطاليا وهولندا وإسبانيا، وكذلك روسيا إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل لأن كل دولة تريد أن تحتفظ بعلاقات ودية خاصة مع الجزائر⁽³⁾.

وعد كل هذه المحاولات عرض الرئيس الأمريكي جورج واشنطن على الكونغرس مشروع لعقد معاهدة سلم مع الجزائر في 8 ماي 1792م، فوافق مجلس الشيوخ ورغم ذلك استمرت المفاوضات في التعثر، فقرر مجلس الشيوخ إنشاء أسطول بحري بمقاومة الأسطول الجزائري حينها قال آدمز نائب الرئيس لوزير الخارجية جيفرسون إن محاولاتك الحربية ضد الجزائر لم تكن أجدى وأكثر نفعا من مساعي الدبلوماسية من المتوقع وفق بناء الأسطول الأمريكي في حال التوصل إلى عقد معاهدة سلام مع الجزائر.

(1) - تيتة ليلي ، نفس المرجع السابق، ص 45.

(2) - العربي اسماعيل ، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 22.

وبعد الكثير من المفاوضات والوساطات، تم الاتفاق على عقد معاهدة سلم بين الو.م.أ والجزائر، وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما في نوفمبر 1795م وصادق عليها الكونغرس في 02 مارس 1796م وأمضاها عن الجانب الجزائري الداوي بايا حسن وعن الولايات المتحدة الأمريكية المبعوث الخاص جوزيف دونالدس وقد حرّرت بالعربية أصلاً. ودارت هذه المعاهدة حول ثلاثة نقاط رئيسية أهمها⁽¹⁾:

1- إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.

2- توسط الجزائر لإبرام معاهدين مماثلتين مع تونس وطرابلس⁽²⁾.

وبمقتضى هذه المعاهدة استمرت الولايات المتحدة في دفع ضريبة سنوية مقابل عدم التعرض لسفنها وتجاريتها، وظلّ العمل ساريًا بهذه المعاهدة إلى غاية 1812 حيث وقع خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر حول طريقة دفع الضريبة السنوية، حيث أرادت الو.م.أ الدفع نقدًا إلا أنّ الداوي طالب بالضريبة على شكل معدات حربية، مما ساهم في توتر العلاقة بين البلدين، فقرّر الداوي إعلان الحرب على الو.م.أ ورد الرئيس الأمريكي والكونغرس بإعلان الحرب على الجزائر في 23 فيفري 1815م، فقام ستيفت ديكاتور بغارة على الجزائر في جوان 1815م، وأستشهد الرايس حميدو رفقة 30 بحارًا وانهزم الأسطول الجزائري بحكم أنه يخوض حروبًا عدة حينئذ كل من إيطاليا، إسبانيا، هولندا وبروسيا والدانمارك وروسيا وذلك في نفس الوقت، ومن جهة أخرى فقد تم عقد الصلح بين الو.م.أ وبريطانيا⁽³⁾.

وفي هذا الوقت تمكنت السفن الأمريكية من أسر سفينتين جزائريتين وأرادوا الدخول في مفاوضات، وبحثوا فيها عن إمتيازات خاصة، مثل إلغاء الضريبة السنوية، وإطلاق سراح

(1) - العربي اسماعيل ، فصول في العلاقات الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، دار البعث الجزائر، 1985، ص 248.

(2) - قاسم نايت بلقاسم مولود ، مرجع سابق، ص 219.

(3) - إيرون راي ، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816، (ترجمة اسماعيل الغربي) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 245.

الأمريكيين ودفع تعويض، وفي الأخير وافق الجانب الجزائري على هذه المعاهدة الجديدة مع بعض التعديلات، أما المعاهدة الثانية بين 03 جويلية 1815م وصادق عليها الأمريكي **جيمس ميديسون** في 03 جويلية 1815م وصادق عليها الرئيس الأمريكي في 26 ديسمبر 1815م⁽¹⁾، وعدلت هذه المعاهدة بإلغاء بند الدولة الأكثر خطوة، لتمثل بذلك المعاهدة الثالثة بين البلدين، وانتهت المفاوضات في 22-23 ديسمبر 1816م ووقعت في 01 فيفري 1822، بسبب إهمال في مجلس الشيوخ⁽²⁾.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية 1830-1962م.

يعلق دليل الوثائق الأمريكية الرسمية الصادر سنة 1978م على المعاهدات الجزائرية الأمريكية على أن هذه المعاهدات قد أصبحت غير ذات موضوع، أي أنها تم إلغاؤها سنة 1830م بدخول الجزائر تحت المراقبة الفرنسية⁽³⁾.

ويعتبر مجيء الو.م.أ إبان الحرب العالمية الثانية متأخراً نسبياً، لكن ذلك التواجد ظل يتكاثر حتى إتمام عملية إنزال شمال إفريقيا في ختام سنة 1942م قبل ذلك وضعت الجزائر تحت الأحكام العرفية منذ إنطلاق الحرب في 1939م، وركزت فرنسا على إخماد التأثيرات المحتملة على الفكر الوطني التحريري في الجزائر.

وكان على أمريكا أن تراعي الظروف الخاصة بفرنسا ومستعمراتها، والحقيقة أن أمريكا كانت بعيدة نوعاً ما عن واقع شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وزال كل تواصل بين الو.م.أ والجزائر تحت الاحتلال الفرنسي باعتماد الو.م.أ على إستراتيجية العزلة والانطواء⁽⁴⁾.

(1) - قاسم نايت بلقاسم مولود ، مرجع سابق، ص 237.

(2) - يروين راي ، مرجع سابق، ص 258.

(3) - قاسم نايت بلقاسم مولود ، مرجع سابق، ص 240.

(4) - السياسة الأمريكية في الجزائر، ص 49.

مع عجز تيار العالمين في نشر سياسة العزلة ورفض أمريكا للانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة في سنة 1919م، وما زاد الأمور تعقيدا إستفحال الأزمة الاقتصادية العالمية في العشرينات والثلاثينات، وفي خطة هذه الأحداث نشأت الأسباب المؤدية إلى دخول الولايات المتحدة للجزائر في نوفمبر 1942م فيما أصبح يعرف بإسم إنزال شمال إفريقيا وحتى عندما طلب الرئيس الفرنسي "بول ريتو" التدخل العسكري الأمريكي لصالح فرنسا 16 جوان، فإن الرئيس "فرينكاي روزفيلت" اكتفى بالرد بأن الأمر يرجع إلى الكونغرس الأمريكي. وفي جوان 1940م كتب وزير الخارجية الأمريكي كور دال هال إلى القنصل العام في الجزائر أن يعلم وزارته بأية معلومات حول موقف حكام تونس وأي تطورات مماثلة تتعلق بالجزائر، وتعتبر هذه المراسلة أول محاولة لتأسيس سياسة أمريكية اتجاه الجزائر.

وفي عهد المارشال بيتان، طبق نظام الأحكام العرفية الذي يمنح كل الصلاحيات لسن قوانين خاصة للجزائر دون حاجة للرجوع إلى أية هيئة تشريعية وتتميز عهد بنيان بتنشيط قانون الأهالي الذي يرجع إنشاؤه إلى سنة 1818م، مما أدى إلى انتشار جو من الاضطهاد والتفرقة العنصرية لم تشهد الجزائر من قبل⁽¹⁾.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال.

كما رأينا مما سبق فإن واشنطن لم تكن متحمسة لنضال الجزائريين ضد الاستعمار إذ كانت الثورة الجزائرية عند قيامها بمثابة عقبة أمام إستراتيجية الحلف الأطلسي، ولكن بواذر التعبير بدأت تحدث بعد تدويل القضية الجزائرية سنة 1955م، وساد الاعتقاد بأن واشنطن لم تعد ترغب في أن تماثل نفسها بفرنسا الاستعمارية.

وبالمقاربة بهذا التراجع قرّرت الإدارة الأمريكية تقديم مساعدات وإعانات للجزائر بغرض وضع حدّ للنشاط السوفيياتي، وبالرغم من هذا الموقف إلاّ إنّ واشنطن كانت ترى في الجزائر مصدر قلق بسبب مباشرة هذه الأخيرة الحركات التحرّر في العالم.

(1) - مرجع سابق، ص 81.

وفي يوم 15 أكتوبر 1962م أبدى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة موافقة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي جون كينيدي بعدما إستجاب الرئيس الجزائري لدعوة الرئيس الكوبي "فيدال كاسترو" بعد أربع وعشرين ساعة فقط من إبداء موافقته لزيارة واشنطن، الشيء الذي أثار غضب الرئيس "كينيدي" فبرزت حملة أمريكية لإلغاء زيارة الرئيس بن بلة، وذلك بعدما كتبت صحيفة "الداياي نيوز" وبالرغم من كل هذا زار الرئيس الجزائري بن بلة واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكي "جون كينيدي" واتفق الرئيسان على تقديم مساعدات للجزائر حيث قدرت هذه المساعدات سنة 1962م بحوالي 38 مليون دولار، وبلغى 39 مليون دولار سنة 1963م، وفي 1964م بلغ المساعدات الأمريكية للجزائر حوالي 43 مليون دولار⁽¹⁾.

ومع هذا لم تتراجع الجزائر على سياستها الخارجية القائمة على دعم ومساندة حركات التحرر في العالم في عهد الرئيس أحمد بن بلة الذي كان مصدر قلق بالنسبة لواشنطن والتي رحبت بانقلاب العقيد هواري بومدين في جوردن 1965م، وظنّت أن الرئيس الجديد سوف يضع حداً لما سمّته "المغامرة الجزائرية"، لكن بومدين لم يتراجع على الخيارات الإيديولوجية للجزائر على العكس من ذلك فقد كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بقوة بجانب حركات التحرر وتصفية الاستعمار والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي يساوي بين دول الشمال والجنوب، وهذا ما صيغ العلاقات الجزائرية الأمريكية في هذه الفترة بنوع من التوتر بسبب الخطاب الجزائري الرسمي المعارض للإمبريالية الأمريكية في إفريقيا والشرق الأوسط.

(1) - حشود نور الدين ، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999-2004 (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005)، ص 22.

ومع هذا احتفظت الجزائر بمبدأ التعاون الاقتصادي مع واشنطن، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كشريك تجاري رئيسي للجزائر باستحواذها على 24.4% بالمئة من التجارة الخارجية الجزائرية⁽¹⁾.

إذن كل هذه الظروف والأحداث التي مرت بها العلاقات بين البلدين تخللتها فترات فتور وانتعاش وبالتالي حدثت عدّة انقطاعات خاصة خلال حربي 1967م و1973م الذي وصلت إلى حد العلاقات بين الجزائر وواشنطن إل غاية سنة 1970م، حيث طالبت واشنطن من الجزائر التدخل لتحرير المساحين الأمريكيين لدى حركة تحرير جنوب الفيتنام، مع هذا لم يتغيّر المنظور السياسي الأمريكي للجزائر حتى بعد أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1979م الذي يعتبر فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، بل أكثر من ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المغرب من الصحراء الغربية بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها هذا ما اعتبرته الجزائر خطوة لبسط سيادة المغرب على المنطقة لكل بمساعدة أمريكية⁽²⁾.

وإذا كانت التطورات الدولية التي فرضتها النظام الدولي بعد سقوط المعسكر الشرقي قد رأس مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية، ما دفع بالجزائر إلى تبني رؤية جديدة تسير التطورات من خلال تنويع علاقات التعاون مع مختلف الشركاء وفق مبدأ تكريس براغماتية التعاون تخدم المصالح المشتركة، هذا المبدأ الذي كرسه مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سادة الحكم في الجزائر، فبعد أن كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية توصف بالمحتشمة لإنحصارها في مستوى التعاون الطاقوي خلال عقود طويلة، تغير اتجاه هذه العلاقات إلى التعاون الأمني خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وبرز ظاهرة الإرهاب، والتي أدركت واشنطن حينها أنّ هذه الظاهرة عابرة للحدود، هذا وقد وضع صناع القرار الأمريكي

(1) - عزاب نيل ، كتاب حول العلاقات الجزائرية الأمريكية Montada.echouroukline.com ، 201-01-26 ، 12:22 ،

ت12، 02-01-2017.

(2) - حشود نو الدين ، المرجع السابق، ص 27.

الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب وهذا حسب التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه من بينها ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي "جورج ولكر بوش" في الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل: مكافحة الإرهاب والتكوين القضائي والاصطلاحات الاقتصادية، وهي التصريحات التي ردّها الشفراء الأمريكيون بالجزائر بدأ من "ريتشارد" إلى السفير "دافيد بيرس" بالقول أن الجزائر تعدّ من شركائنا الأوائل في قضية مكافحة الإرهاب.

وهذا ما جعل العلاقات الجزائرية الأمريكية تشهد ديناميكية سياسية ونشاطاتها الدبلوماسية المكثفة، وهذا بداية من زيارة "روبرت موليير" رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي، و"رونالد رامسفيلد" كاتب الدولة للدفاع، الذي حملوا وسائل تؤكد على الاهتمام الذي باتت توليه واشنطن للمنطقة المغاربية التي تنتمي إليها الجزائر.

إذ تمكنت أهمية العلاقات الإستراتيجية بين واشنطن والجزائر وإزدهارها مهم جداً لإستقرار المنطقة كلها مصنفاً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب، والتطرف، وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال، معرباً على أمله في أن تكون العلاقات بين البلدين بمثابة "شراكة ديمقراطية" تخدم السّلام والاستقرار والازدهار للبلدين⁽¹⁾.

(1) - نفس المرجع السابق، ص 40.

المبحث الثاني: تطوّر العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا العنصر سنحاول أن نتطرق إلى أهم التطورات على الصعيد السياسي بين البلدين: الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال الفترات التالية:

المطلب الأول: مرحلة الاضطراب والغموض الممتدة من 1992 إلى 1995.

في مطلع 1992م وبإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في الجزائر، وحدث الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج، وهذا على حدّ تعبير ويليام كونت، فمن جهة يعتبر توقيف المسار الانتخابي وإلغاء النتائج، عملاً غير مشروعاً ومناف لمبادئ الديمقراطية، ومن جهة أخرى فالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي الطرف المقصي والمتضرر الأول من هذا الإيقاف، يعتبر من أكبر المنتقدين للإدارة الأمريكية خاصة بعد غزو العراق من خلال التحالف الدولي وهو ما اعتبره أنها الجبهة الإسلامية والشارع الجزائري عمومًا، ضربة موجّهة ضد الإسلام والمسلمين، وما ولد شعور أعدائنا اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. ولهذا إتسم الموقف الأمريكي بالتأرجح وعدم الثبات، فقد حافظت الإدارة الأمريكية على جزء من علاقاتها مع الحكومة الجزائرية.

وكانت هذه الفترة بالية للجزائر فترة اضطرابات أمنية داخلية، ما أدخل البلاد في موجة رهيبية من العنف، بسبب اختيار أنصار الجبهة الإسلامية السّلاح للتعبير عن مطالبهم والنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومع مطلع التسعينات، كان الجمهوريون في الحكم وعلى رأسهم الرئيس جورج بوش الأب، والمعروف عن الجمهوريين موقفهم العدائي من الإسلام السياسي، فقد اعتبر الجمهوريون الإسلام السياسي يشكل خطرًا على مصالحهم وأهدافهم مستقبلاً لكونهم يولون أهمية كبيرة للجانب الأمني في سياستهم الخارجية، وتسيطر عليهم

⁽¹⁾ – William Quandt, Flirt, *Contraire entre Washington et Alger, le monde diplomatique*, Juillet, 2002, P 15.

أفكار الزعامة الأمريكية، وضرورة صياغة النظام العالمي الجديد، وفق ما يضمن وضع الهيمنة التامة للولايات المتحدة في العالم.

وبمجيء الديمقراطية ضد الحكم بقيادة الرئيس بيل كلينتون، والذين يركزون على موضوعات السياسة الدنيا خاصة، حاولت الإدارة الديمقراطية الاستفادة من كافة الظروف المحتملة بما في ذلك إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر لتفادي تكرار تجربة الحليف الضائع التي حصلت مع إيران، حيث نجحت الثورة الإسلامية لذلك تجنبت الإدارة الأمريكية معاداة أي طرف من أطراف الصراع في الجزائر⁽¹⁾.

وفي هذه الفترة أبدت واشنطن مواقفًا وسياسات متناقضة أحيانًا، في حين كانت على أراضيها أحد قيادي الحزب المحظور، أنور هدام، الصادر في جهة حكم الإعدام بالجزائر وفي سنة 1994م تتبأ كل من السفير الأمريكي بالجزائر "كازي" ومجلة "النيويورك تايمز" بسقوط النظام الجزائري خلال ستة أشهر وذلك بالنظر إلى ما وصلت إليه الأمور⁽²⁾.

وفي سنة 1995م حيث تم اصدار وثيقة روما، برعاية المنظمة الكاثوليكية "سانت إيجديو" من 8 إلى 13 جانفي، وتم ذلك بحضور 8 هيئات:

- ممثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق المرأة.

- جبهة التحرير الوطني.

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- الحركة من أجل الديمقراطية بالجزائر.

- حزب العمال.

- حزب النهضة الإسلامية.

- حزب أصول الغدر.

(1) - عبد الرحمن شريف ، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamoline.net/arabics/2001/10/Article11.html>.15/01/2017/12 :30.

(2) - مهابة أحمد ، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، السياسة الدولية، العدد 128، أبريل 1997، ص 138.

وقد عمت واشنطن هذه المبادرة التي إنتقدت الحل العسكري وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يجري في الجزائر، حيث صرّح ديفيد جونسون الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأنّ نتائج مبادرة سانت إيجيدو محاولة جادة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الجزائرية. حيث ردّت الجزائر بأن هذه المبادرة تعتبر تدخلاً سلمي للأزمة الجزائرية حيث ردّت الجزائر بأن هذه المبادرة تعتبر تدخلاً أجنبياً في شؤونها الداخلية وفضت ذلك بشكل قاطع وصريح⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي من فترة 1995 - 1998م.

بمجيء الرئيس اليامين زروال أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين إلّا أن هذه الاتصالات فشلت، لأن الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة في نظر الأمريكيين، في هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية بأن ما يحدث بالجزائر، مواجهة بين سلطة قائمة ومعارضة مسلّحة وهذا ما دفعها لخطر بيع الأسلحة للجزائر ويعود ذلك إلى ما يلي:

أ- بداية استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة.

ب- الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينات⁽²⁾.

وابتداءً من سنة 1996م إعتبرت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية واستقرارها مهماً جداً للمنطقة ككل، لذلك يجب مساعدتها ودعمها، وهذا ما عبّر عنه الرئيس بيل كلينتون، في تقرير السنوي الذي قدمه للكونغرس والمتعلق بالإستراتيجية الأمريكية للقرن 21 وجاء فيه "نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا"، وهذا ما تجلّى من طرف الإدارة الأمريكية

(1) - بن قفة خالد عمر ، التطويق الفرنسي والقفز الأمريكي سمات المرحلة المالية في التعامل الدولي مع المغرب العربي

من الموقع الإلكتروني: www.ilbayan.com.II/Ilbayan/2000/07/145ya/40.htm

(2) - بن قفة، خلد عمر مرجع سابق.

في هذه الفترة ضمن فئة الدول الفاشلة tailedstate وأدرج اسمها ضمن travel warnino وهي الدول التي يحذر من السفر إليها⁽¹⁾.

وفي سنة 1997م وتحديداً خلال شهر مارس قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط **مارتن أريديك** بزيارة للجزائر، وصرّح أن بلاده تخفي رغبتها في الحضور بالجزائر بشكل قوي، خاصة بعد جهود الإصلاح التي قام بها الرأي زروال، وهو ما يشكل نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر، حيث صرح السفير الأمريكي بالجزائر رونالد نيومان في سبتمبر 1997، بأن بلاده تدعم جهود الإصلاح التي يقوم بها الرئيس زروال كما أكدت الإدارة الأمريكية أن النظام الجزائري بريء من التهم الموجودة إليه إذ اعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرّت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلقى السند الدولي⁽²⁾.

المطلب الثالث: مرحلة التنسيق من فترة 1999 - 2004م.

بانتخاب الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في أبريل 1999م، وهو الرجل الدبلوماسي المنحك، الذي شغل منصب وزير الخارجية بين سنتي 1965 - 1978م، وهو عموماً رجل متفتح ويحرص على إقامة علاقات مع الغرب، وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية تعبر عن ارتياحها المجيئة للرئاسة في الجزائر.

ففي 25 جويلية 1999م وعلى هامش جنازة الملك الحسن الثاني في الرباط، حصل لقاء وجيز - وغير مبرمج- بين الرئيس **بوتفليقة** والرئيس **بيل كلينتون**، حيث حفظ هذا الأخير انطبعا إيجابيا عن الرئيس الجزائري⁽³⁾.

وقد عاد **مارتن نديك** كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط للجزائر في سنة 1999م حاملاً رسالة من الرئيس **بيل كلينتون** إلى الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، ورافقه في هذه الزيارة **رونالد نيومان** مساعد وزير الدولة المكلف بملف الصحراء الغربية، حيث شدّد **مارتن أنديك**

(1)- La tribune 19 Janvier 2000.

(2) - الغايب خير الدين ، الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي، الموقع الإلكتروني:

www.azzaman.com/azzaman / articles/2002/01/01-18/099456.1hten

(3)- William Quandt, Op.cit, P 15.

على ضرورة العمل على اتمام وحدة المغرب العربي، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة والجزائر في تحديد وفق مصالح الطرفين⁽¹⁾.

وقد بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين يتكثف، خصوصاً بعد ما تم توضيح إتفاقية السلام بين إيرتريا وإثيوبيا في الجزائر، وبمساهمة أمريكية في ديسمبر 2000 وبحضور كاتبة الدولة الخارجية **مادلين أولبرايت**، وأثناء التوقيع على هذا الاتفاق طلبت كاتبة الدولة للخارجية رسمياً في الجزائر، لعب دور في تسوية النزاع القائم في الشرق الأوسطين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا في حد ذاته يعتبر اعترافاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالدور الدبلوماسي النشط والفعال للجزائر، والذي يمكن الوثوق به خاصة وأن واشنطن تدرك ذلك جيداً من خلال تاريخ الدبلوماسية بين البلدين، وتدخل الجزائر في قضية الرهائن الأمريكيين في طهران.

ويفوز الجمهوريين تحت قيادة الرئيس **جورج وكر بوش**، فضلن الإدارة الجمهورية الاستمرار في نفس السياسة التي إنتهجتها الإدارة الديمقراطية تحت إشراف الرئيس **بيل كلينتون** وباللعب على المحاور الهادئة، وهي الدعوة إلى تحرير الاقتصاد والتعددية السياسية ودعم المؤسسات النيابية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بعدم إبداء أي مبادرة فيما يخص الوضع الجزائري وذلك لسببين:

1- ضمان أن تكون الولايات المتحدة أقل المتضررين مما يجري في الجزائر؟

2- استفادة الولايات المتحدة في عملية التحول اللبرالي الذي تشهده الجزائر منذ بداية التسعينات⁽²⁾.

وقد حصل أول إجتماع بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والأمريكي جورج بوش في نيويورك بتاريخ 11 جويلية 2001، وفي هذا اللقاء الرئيس جورج بوش فتح الملفات الاقتصادية الهادئة مع نظيره الجزائري، وتجنب طرح الأسئلة المتعلقة بالوضع

⁽¹⁾ – <http://www.arabicnews.com/ansub/daily/day/19098/1999090857.html:02/01/2017>.

⁽²⁾ – أسبوعية الأيام السياسية، العدد 53، 2003/12/30.

الداخلي وعلى الرغم من كونه من الجمهوريين بأن سياسة الو.م.أ اتجاه الجزائر يجب أن تحدّد في مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية، وليس من خلال خبراء الأمن القومي⁽¹⁾.

وبعد انفجارات 11 سبتمبر 2001م والتي أصابت واشنطن ونيويورك واهتز لها العالم وكان لها الأثر الكبير على كبريات التوجهات العالمية، وتسبب في إعادة صياغة الأمني أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية أصبح بعد 11 سبتمبر 2001م المنظور الوحيد لها ومن جهتها الجزائر بوصفها إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب، دعت لتنسيق الجهود الدولية لمحاربتة، فقد أبدت رفضها لاستهداف المدنيين، وأدانت هذه الهجمات وأبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته، وقد أكد السفير الأمريكي بالجزائر **دافيد هيوم** بأن الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بزيارة ثانية لواشنطن في 2001م، حيث أجرى محادثات مع عضو مجلس الشيوخ السيد **كندي**، والسيد **دفيد ليسار** رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية **هالبيرتون**، السيد **كولون باول** المستشار الأمريكي المكلف بالشؤون الخارجية، السيد **جون روبرسون** رئيس **إكزيم بنك**، واجتمع مع الرئيس **جورج وكر** ويُعاقب أحد مسؤولي البيت الأبيض عن هذا اللقاء بقوله "إن اللقاء روتينياً وظهر الرئيس الأمريكي وكأنّه غير مهتم بالأمر، إلّا أنّ الرئيس الجزائري عرف كيف يُغير العشرة كاملة تحس ما أحاط ببلدكم وليس إلّا أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وشكّلت هذه الكلمة الإنطلاقة لحقيقية للنقاش الذي كان إيجابياً⁽²⁾.

وفي 03 سبتمبر 2003 قام **كولون باول** وزير الخارجية الأسبق، بزيارة في الجزائر في إطار جولة مغربية، وتناولت محادثاته مع السلطات الجزائرية عدد من القضايا التي تهم

(1) - أسبوعية الأيام السياسية، العدد 53، 2003/12/30.

- عبد الرحيم شريف ، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني، من الموقع الإلكتروني:

البلدين أهمها موضوع الشراكة الاقتصادية، التنسيق السياسي والتعاون الأمني ضد الإرهاب ومسألة الحقوق والحريات، وكذلك موضوع اتحاد المغرب العربي وتعثر مساره⁽¹⁾.

وفيما يخص قمة هرم السلطة في البلدين، فقد أبدى الرئيسان الجزائري الأمريكي رغبتهما في الذهاب بعيداً في محال التنسيق، في كل المجالات وبدون استثناء، وهو ما يجسده رغبة الرئيس الأمريكي في العمل مع الرئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة في عهده الثانية، ومن جهته الرئيس الجزائري أبدى رغبته في التعاون مع نظيره الأمريكي، من خلال رسالة التهنية التي بعث بها إليه بعد إعادة إنتخابه أواخر 2004م، حيث صرح "إني مرتاح لإمكانية مواصلة العمل معكم على تعزيز وتعميق علاقاتنا الثنائية التي تطوّر في السنوات الأخرى...." وكفاحنا المشترك ضد الإرهاب ساهم في تقاربنا، والمساهمة في تشييد عالم أكثر أمناً وعدلاً ورخاءً⁽²⁾.

وجاءت هذه الرسالة على نحو يؤيد توجه الإدارة الأمريكية بخصوص اختيار الجزائر وباكستان كقطبين بارزين للتعامل معهما لمكافحة الإرهاب وفي ردّه على هذه الرسالة، أعرب الرئيس الأمريكي من رغبته في التعاون مع نظيره الجزائر خلال عهده الثانية، وجاء ذلك في رسالة شكر وجهها له، كما عبّر من خلالها عن تقديره للعلاقات التي تربط البلدين، وأعرب عن ارتياحه المسبق للتعاون مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لجعل العالم أفضل مما هو عليه⁽³⁾.

(1) - أسبوعية الأيام السياسية، العدد 53، مرجع سابق.

(2) - المؤتمر الصحفي الكولن باول بالجزائر بتاريخ 2003/12/30 من الموقع الإلكتروني:

<http://4sinfostate.gov/arabic/ws.sub.htm>

(3) - يومية الخبر عدد يوم 2004/12/18.

المبحث الثالث : التعاون الجزائري الأمريكي ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. المطلب الأول: المصالحة الوطنية انطلاقاً من الجيدة للجزائر.

"العودة من بعيد" هكذا يمكننا القول عن الجزائر منذ بداية مشروع السلم والمصالحة الوطنية، والذي كان منعرج حاسم في تاريخ الجزائر، حيث كانت البداية خروج الجزائر من النفق المظلم الذي دخلت فيه بداية التسعينات إذ لا يمكن اليوم لأحد أن تتجاهل النتائج الجيدة وثمار المصالحة الوطنية التي يمكن أن نعدّها أو نحصيها في الجواز في الجزائر التي كانت من ثمارها إعادة الأمن والطمأنينة في نفوس الجزائريين بعد عشرية من الدم والدمار والخراب ولكن ثمار المصالحة الوطنية إمتد إلى عدّة أصعدة، منها الاجتماعي، السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، ولا يفوننا الذكر أن عودة الأمن في الجزائر بمثابة نقطة بداية للشروع في برنامج تنموي شامل لاستدراك ما فاتها في العشرية السوداء التي كانت الجزائر فيما خاصة في مجال السكن والبنى التحتية، وقد تمكّنت الجزائر من قطع أشواط مهمة في مجال التنمية حيث تمكّنت من تشييد ما يزيد عن المليون وحدة سكنية، وتشيد مشروع القرن الطريق السيار شرق غرب، وكذا في مجال المياه من بناء محطات تحلية مياه والسدود، إضافة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التربية والتكوين المهني⁽¹⁾.

في 29 سبتمبر 2009 تم الإستفادة على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذين أعاد للجزائريين أمالاً كثيرة في رؤية نار الفتنة تتطفئ في بدلاهم بعد أن كانوا قد يأسوا من ذلك غير أنها قد استطاعت أن نجد مخرجاً لأزماتها الأمنية، بفضل مبادرة إختارت الصلح والتصالح مع الذات والوطن ولاقت موافقة الأغلبية الساحقة، لتتأهّل حسابات الكثيرين الذين كانوا ينتظرون ويراهنون على سقوط دولة المليون ونصف مليون شهيد، ولأنّ العلاج غالباً ما يكون جرعات كان دواء الفتنة بالمصالحة والشام، وكان لا مفر منها أن تكون منخفضة انطلاقاً من قانون الوئام المدني كحبس النبض للرأي العام، ولأنّ مبدأ الكل كان مقبولا كان

(1) - مليكة، "في المشوار السياسي"، 04-10-2010. 2102/2017. www.djazaires.com/alseyassi/10781.

المرور لميثاق السلم والمصالحة مدعم بتدابير عملية أحاطت بكل جوانب الأزمة التي أفرزت المأساة الوطنية أمر ضروري متجه نحو الاستفتاء، حيث أعلن رئيس الجمهورية عن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في 14 أوت لأن كان السبيل الوحيد لحقت دماء الجزائريين وقرّر الاستفتاء بتاريخ 29 سبتمبر 2005 أن يقول "نعم" بالأغلبية الساحة التي وصلت إلى 98 بالمئة، وهي النسبة التي منحت لرئيس الجمهورية السيد **ليكون** هذا التاريخ إنطلاقة حقيقية أو عودة لمسار الحياة التنموية على مختلف الأصعدة، كما أسلفنا الذكر الاقتصادية الاجتماعية، السياسية وربما من يشاهد الجزائر اليوم لن يصدق أنها نفس الجزائر في سنوات التسعينات بعد التحولات الكبرى التي حدثت وأعادت بعث نبض الجزائريين⁽¹⁾.

المصالحة الوطنية: مشروع حضاري واقتصادي شامل ولم يكن مصطلح المصالحة الوطنية يعني فقط عودة الأمن والاستقرار والطمأنينة، فحسب بل كانت تعني طي صفحة دموية والسير باتجاه المشاريع لتنموية، بعد أن فتحت صفحة بيضاء من الأهل والاستقرار وبعد ترتيب البيت السياسي تم الانتقال إلى دولة المؤسسات بمشاريع لا يمكن أن توصف إلا بالضخمة.

الجزائر تترف عالياً في سماء الساحة الدولية تمكنت التي يكاد أن يستحيل تطبيقها في عدد من دول العالم بغض النظر عن تجربتها في محاربة الإرهاب التي تعد مرجعية لأكبر القوى في العالم، وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بقوله "لقد وعدت بأن أعيد الطمأنينة إلى قلوب الجزائر بين بعد سنوات الإرهاب وقد تحقق ذلك كما عاهدت بأن تستعيد الجزائر مكانتها على الساحة الدولية بعد أن كانت محاصرة من طرف دول أوروبية وحتى من بعض الأشقاء وقد تم ذلك".

ومن بين أهم المؤشرات عودة الجزائر للعب دور فعال على الساحة الدولية والإقليمية احتضانها لعدد من اللقاءات الهامة سواءاً في الجانب العسكري، الاقتصادي أو في باقي

(1) - نفس المرجع.

المجالات تمّ فيها تبني المواقف الجزائرية بسبب قوّة طردها، بعد أن تمكنت الجزائر من استرجاع دورها على الساحة الدولية بشكل نهائي، مما جعل محل إهتمام متزايد للشركة من طرف دول مختلف قارات العالم.

وتترجم الزيارات التي يقوم بها رؤساء الدول إلى الجزائر الاحترام الذي تحظى به الجزائر لدورها الفعّال في سبيل ترقية السّلم والأمن في كل مناطق العالم وللفرص الأكيدة التي يوفرها إقتصادها لتطوير علاقات تعاون قوية تخدم المصلحة المتبادلة مع شركائها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001.

في يوم 11 سبتمبر 2001م تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأسوأ كارثة قومية في تاريخها عندما قامت من مجموعة من الطائرات المدنية المختطفة بالاعتداء على رموز قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وإهانة القوة العظمى المهيمنة في عقر دارها وذلك عندا احترقت هذه الطائرات الانتحارية برجي مركز التجارة العالمية بنيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في واشنطن، والتي خلفت حالة من الذعر والرعب وانكسار الحالة الأمن والثقة التي كان يتهم بها الشعب الأمريكي⁽²⁾.

تزعّم الدولة الأمريكية الرسمية أن 19 إرهابياً مسلماً اختطفوا 4 طائرات ركاب أمريكية أقطعت الأولى رحلة قم 11 من مطار بوسطن شمال السحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية في الساعة 7:45 صباحاً متوجهة إلى لوس أنجلوس وقام خمسة إرهابيين مسلمين باختطاف الطائرة بواسطة سكاكين وحولوا المسار إلى نيويورك فاصطدمت بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في الساعة 8:45 الطوابق وإنهار البرج على الساعة 10:28 ولم تجد السلطات الصندوق الأسود للطائرة، أمّا الطائرة الثانية رحلة رقم 175⁽³⁾

(1) - مرجع سابق.

(2) - يومية الخبر عدد يوم 2004/12/18.

(3) - ولد أباه السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، لدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004، ص 23.

متوجهة إلى لوس أنجلوس وقام الإرهابيون بتحويل مسارها إلى نيويورك فإصطدمت الطائرة بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي على الساعة 09:05 وإنهار البرج تماما على الساعة 9:56.

أما الطائرة الثالثة رحلة رقم 77 أقلعت من مطار دالاس بواشنطن عند الساحل الشرقي في الساعة 8:10 متوجهة إلى لوس أنجلوس فتم تحويل مسارها من طرف المختطفين عائدين إلى واشنطن فاصطدمت إحدى واجهات البنتاغون في الساعة 9:39⁽¹⁾ وأعلن إداريو البنتاغون على أنها قنبلة فخرج الجميع وكان من بينهم وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد⁽²⁾. أما الطائرة الرابعة رحلة رقم 93 فقد أقلعت من مطار نيويورك في نيو جيرسي على الساعة 8:01 متوجهة إلى سان فرانسيسكو على الساحل الغربي، فتم تغيير مسارها من طرف الإرهابيين وسقطت الطائرة على إثرها فوق بنسلفانيا ووجدت السلطات الصندوق الأسود. وكان حصيلة الهجمات ما يقارب من 3 آلاف ضحية إضافة إلى الخسائر المادية⁽³⁾.

لقد أصابت هذه الإعتداءات الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل المؤقت وأصبح الشعب الأمريكي في حالة من الذهول والرعب والخوف، ولكن سرعان ما أعلنت حالة طوارئ وبدأت إدارة الأزمة بتأمين حياة الرئيس الأمريكي وزعماء الكونغرس، ووضعت القوات الأمريكية في حالة تأهب قصوى، كما أخلت الأمم المتحدة مقرها الرئيسي في نيويورك وتم تأجيل افتتاح الجمعية العامة للمرة الأولى في تاريخها.

وتؤكد الرئيس الأمريكي جورج بوش بالانتقام المروع من الفاعلين، وعلى الرغم من إدعائه لقلقته المعلومات حول هذه الهجمات إلا أنه سارع في نشر أسماء الجناة وتمثلوا في

(1) - لكعص فاطمة ، أحداث 11 سبتمبر 2001، وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر)، 2009، ص 80.

(2) - مركز الدراسات الشرق الأوسط، الحرب على ما يسمى الإرهاب في أفغانستان 2001، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 2004، ص 19.

(3) - لكعص فاطمة ، مرجع سابق، ص 81.

أسامة بن لادن وتنظيمه في أفغانستان، صدام حسين في العراق على أساس أنه ممول ومدعم للإرهاب، وفي غضون عدة أيام تم إعلان حرب عالمية ضد عدد من الدول يصل عددهم إلى 60 دولة مشجعة للإرهاب وهكذا كانت الرواية الأمريكية لمنفذي هجمات 11 سبتمبر 2001.

وبعد مرور فترة على هذه الأحداث تعالت أصوات المفكرين وباحثين غربيين ومسلمين، تكذب هذه الرواية الأمريكية وتعتبرها مجرد مسرحية درامية أو أكذوبة حمقاء اصطنعتها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مخططاتها التوسيعية في العالم العربي والإسلامي⁽¹⁾.

ويمكن تصنيف النماذج التحليلية التي قدّمت لتحليل أحداث 11 سبتمبر في ثلاث اتجاهات متميزة.

فالاتجاه الأول اعتبر الأحداث تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة ومن أبرز من ذهب إلى هذا الاتجاه رجل الأعمال الأمريكي الأشهر جورج سوروس الذي اعتبر أن الزلزال وفر لإدارة بوش فرصة تجسيد مشروعه الإمبراطوري للهيمنة على الخاصية الإيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاث ركائز أساسية المتمثلة في: التفوق العسكري الأصولية الدينية، وأصولية السوق⁽²⁾.

أما الاتحاد الثاني فيتمثل في اللجوء إلى الصراع الحضاري الذي كثر الحديث حوله بعد الأحداث، فإذا كان الإرهاب عدو زبقيا لا شكل ولا موقع له، فإن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة في أمم دول وتقاليد قيمية وسلوكية.

أما الاتحاد الثالث والذي لو مؤيدي كثر في منطقتنا العربية الإسلامية فيرى بأنه مبشرات نهاية الهيمنة الأمريكية، ومظهراً بارزاً لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالم وبداية إنهيار هذه القوة.

(1) - مرجع سابق، ص 83.

(2) - مرجع سابق، ص 12.

المطلب الثاني: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

نظراً لتزايد صور العنف التي عرفت الجزائر في فترة التسعينات، وذلك بتنفيذ مشروعات إرهابية استهدفت الإخلال بالنظام العام وتعريضاً سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإيذاء الأشخاص وتعطيل وعرقلة القانون دليلاً على عدم نجاعة كل التدابير الوقائية التي اتخذتها الجزائر، وأمام هذه الظروف غير العادية والمتمثلة في زيادة عدد الضحايا، ونظراً للواجبات الدولية في الحفاظ على النظام العام ومواجهة الخطر.

وأصبح الاهتمام بقضية أو ظاهرة الإرهاب كهاجس أكبر بالنسبة لصانع القرار حيث كان منصبا حول القواعد الخلفية للإرهاب سواء تعلق الأمر بنشاط الجماعات الإرهابية أو بمصادر تمويلها، وكذا الدفاع عن وجهة نظر النظام الحاكم حول موضوع الإرهاب، وكانت أوروبا القواعد الخلفية الرئيسية للإرهاب، فقد اتخذت الجماعات المسلحة من بعض دول أوروبا قواعد للتدريب والتجنيد وجمع الأموال والترويج لمشاريعها وبتبرير أعمالها، أما الدول العربية (ليبيا، السودان) تضاف إليها الدول التي تشهد تنامي الظاهرة (تونس - مصر) ورغم احتضانها لبعض الجماعات الإرهابية ودعمها لها فإنها لم تعتبر قواعد خلفية ثانوية وذلك لضعف التواصل بين الدول العربية والجزائر، وكما كانت الجزائر تواجه تجاهلاً من قبل الطرف الأوروبي إضافة إلى حملته الشرسة على شرعية إدارة الأزمة من طرف النظام وفرضه حصار إقتصادي من منطلق عدم التعامل مع النظام من جهة ومن جهة أخرى الخوف من تراكم الديون من جديد جراء أي تبادل تجاري فإن الجزائر فضلت التنسيق مع كل من تونس ومصر لأنهما كانتا تعانين من الظاهرة نفسها، قصد التأثير على الدول العربية الداعمة للإرهاب أو قصد تطوير موقف تلك الدول التي لم تقتنع بطريقة إدارة الأزمة من طرف الأنظمة العربية التي تعاني من الظاهرة ويتنسيق جهود هذه الدول والعمل في إطار⁽¹⁾ جامعة الدول العربية التي تعاني من الظاهرة وتوقيع إتفاقية حول التعاون بالمكافحة الظاهرة

(1) - العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دبلوماسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة)، ص 97.

بالقاهرة يوم 25 أبريل 1998م. إن وصول الجزائر إلى هذه النتيجة سوف يقوّي من موقعها التفاوضي مع الطرف الأوروبي، إلا أنها لم يؤدي إلى تفهم أكثر للظاهرة إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م ، وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتطور الموقف من الظاهرة بشكل سريع جدا لصالح الجزائر.

كان الموقف الرسمي الجزائري هو إدانة تلك الهجمات بشدة واعتبرتها عملاً إرهابياً بحيث إن الجزائر دائما تسعى للقضاء على شبكات الدعم الإرهابية المرتبطة بالجماعات الجزائرية والتي يقع معظمها في أوروبا⁽¹⁾.

ومع بداية ظهور التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، أقامت الجزائر مكرراً لمحاربة الإرهاب وحققت من وراء ذلك هدفين: الأول هو إبعاد التدخل الأمريكي والغربي بصفة عامة الذي بات يلوح بتهديدات منطقة الساحل، وبالتالي استعمالها كذريعة أو وسيلة لإقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة مما يجعل الأمن القومي الجزائري مهدداً من الجنوب، سواء كانت بهذه القواعد على التراب الجزائري أو على تراب البلدان المجاورة، أما الهدف الثاني فهو توظيف هذا المركز لتجاوز نشاط الجماعة الإرهابية الناشطة في الصحراء الجزائرية، أو ما يعرف بكتيبة الصحراء والأمر الثاني هو إبعاد شرح قيام قواعد أجنبية خصوصاً بعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة نقل مركز قيادة القوات الإفريقية "أفريكوم" إلى إحدى دول الساحل والصحراء الجزائرية كانت من أحد الخيارات، لأن الهدف الحقي للولايات المتحدة الأمريكية هو تأمين منابع النفط، ولكن الجزائر رفضت ذلك حيث همست إلى جميع الدول الإفريقية بعدم قبول هذه القواعد على أراضيها، ثم دعمت طرح إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا أحد أولويات القوة الإفريقية الجاهزة، وقد وجدت التحفز الليلي لذلك عاملاً مشجعاً⁽²⁾ ويعتبر إنشاء (الأفريكوم) خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضاً صارماً

(1) - لكعص فاطمة ، مرجع سابق، ص 104.

(2) - العايب، سليم مرجع سابق، ص 144.

في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضاً صارماً أغلب الدول المعنية، فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة في إطار حربها على ما تطلق عليه بالإرهاب⁽¹⁾.

وفي 20 سبتمبر 2001 ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً بعد 09 أيام بعد الهجوم الإرهابي المدمر التي تعرضت لها الـ.م.أ. إذ قال فيه ما يلي: إنَّ حربنا ضد الإرهاب إرهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها على كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين، فمن اليوم فصاعداً كل أمة تحاول إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الـ.م.أ. نظاماً معادياً. أغلقوا فوراً وصفاً دائمة كل معسكر إرهابي، سلموا كل إرهابي أعطوا الـ.م.أ. إمكانية الوصول إلى معسكرات الإرهاب وإلا فإنكم ستشاركونهم نفس المصير⁽²⁾.

(1) - بوحنية فوي ، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 07.

(2) - لكعص فاطمة ، مرجع سابق، ص 122.

المبحث الرابع: القضايا الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب

إنّ ظاهرة الإرهاب لا تعني المنطقة المغاربية فقط أو الساحلية وحدها، إذ تعتبر تحدياً أمنياً مشتركاً بين الإقليمين، خاصة تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة، وتحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها، على غرار الجماعة الليبية الإسلامية للقتال، كذا الجماعة السلفية في الجزائر.

بدأ تنظيم القاعدة في اختراق القارة السمراء مع بداية التسعينات في القرن الماضي من خلال الدعوة إلى دعم الدولة الإسلامية في السودان، ثم أظهرت الجماعات المسلحة في الصومال القادمة من إقليم أوغادنيو، التي شاركت في قتال قوات المارينز خلال نفس الفترة إلى غاية تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي بكينيا ودار السلام في تنزانيا سنة 1998م.

أما بالنسبة للإرهاب المحلي فتعتبر الجزائر أهم مثال على ذلك، بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث إستمرت إلى غاية قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، وإعلان سياسة المصالحة الوطنية. تراجعت الأعمال الإرهابية مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقراراً طوال هذه الفترة، لكن سرعان ما عادت الجماعات الإرهابية في الجزائر إلى النشاط⁽¹⁾.

التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري في إطار مكافحة الإرهاب:

خلال 2001م إلتقى الرئيسان عبد العزيز بوتفليقة وجورج بوش مرتين، وهذا ما يعبر عن رغبة كلا الطرفين في التعاون والتنسيق بين البلدين في جميع المجالات، وبين الزيارتين

(1) - طريو شارل ، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية"، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010)، ص 81.

وقعت أحداث 11 سبتمبر التي قلبت الموازين، وجعلت الجمهوريين يعيدون ترتيب أولوياتهم وخياراتهم الإستراتيجية الأمريكية، أصبح بعد أحداث 11 سبتمبر الخيار الوحيد والأمثل لها. والجزائر من جهتها عانت من الإرهاب طيلة عشرية كاملة وطالما نادى بضرورة تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، ولا شك أن ذلك شكل نقطة إنقاء بين الجزائر وواشنطن حول مكافحة الإرهاب والوسائل، فالولايات المتحدة لها الإمكانيات الضخمة التي تمكنها من محاربة الإرهاب على أعلى مستوى، والجزائر تمتلك الخبرة الواسعة والطويلة في ذلك⁽¹⁾.

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، بادرت الجزائر إلى إعلان دعمها ومساندتها لواشنطن، وإدانة هذه الهجمات الإرهابية، حسب ما صرح به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي us.abc بتاريخ 22 سبتمبر وهو ما أكدته السفير الأمريكي بالجزائر السيد ريتشارد ايدرمان بقوله إن الرئيس الجزائري كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر، مبدياً تضامناً مع الشعب الجزائري مع الشعب الأمريكي في محنته، ومعبراً عن تأييد الجزائر للمبادرة الأمريكية في خوض عمل دولي ضد الإرهاب، مع الحرص على اشتراك الأمم المتحدة⁽²⁾.

ودائماً في إطار مكافحة الإرهاب فقد تم إجراء العديد من المناورات بين الجيشين الجزائري والأمريكي، وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الجيش، حيث نسجل الزيارتين التي قام بهما ويليام بيريتز، مساعد الدولة المكلف بالشرق الأوسط للجزائر، خلال سنتي الأول في 2001/2002 والثانية بتاريخ 09 ديسمبر 2002، حيث صرح بأن الجزائر عقدت صفقة لشراء الأسلحة مع الولايات المتحدة وأضاف بأنه تتم دراسة صفقة أخرى وأن الإدارة الأمريكية تعد تقدمت بطلب للكونغرس، يتعلق برفع ميزانية التعاون العسكري مع

(1) - نقرش عبد الله و حميد الدين عبد الله ، "السلوك الأمريكي بعد أيلول"، المستقبل العربي، العدد 286، (ديسمبر 2002)، ص 06.

(2) - حافظ زيادة ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياتها على سياستها الخارجية، المستقبل العربي، العدد 306، (أوت 2004)، ص 91.

الجزائر، وأكد أن بلاده قد تعلّمت الكثير من التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وأكد بأن زيارته للجزائر اعتبرها مثمرة وفعالة⁽¹⁾.

أما بالنسبة للمخدرات فتعد نسبة 27% من المخدرات التي صدرت في أوروبا مصدرها إفريقيا، أي ما يقدر بـ 1.8 مليار دولار، ويعتبر تزايد نسبة المخدرات في المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب التي تستغل الفساد وضعف رقابة الدول، لتزوير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوروبا وحتى الشرق الأوسط⁽²⁾.

يشير المحللون إلى أن شبكات تهريب المخدرات عبر القارات قد زاد نشاطها بالنسبة لمنطقة الساحل، حيث يتم نقلها من كولومبيا نحو أوروبا، مروراً بهذه المنطقة، متتبعين طرق النقل السرية من خلال دول غرب إفريقيا والصحراء الساحلية، تحديداً موريتانيا مالي، النيجر والنشاد⁽³⁾.

وبتاريخ 15 أكتوبر 2004م قام المنبثق الأمريكي لمكافحة الإرهاب **كوفر بلاك** بزيارة للجزائر، وصرح خلالها بأن بلاده تضع تحت تصرف الجزائر ودول الساحل عتاداً تكنولوجيا حديثاً، يتمثل في محطات سائل متحركة، ساهمت في إضعاف قدرات الجماعات الإرهابية وأجرت واشنطن رغبتها في تمويل المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأ بالجزائر سنة 2004م، وتعتمد **كوفر بلاك**، بالرد على طلبات الجزائر بخصوص بعض المعدات الثقيلة كما أشاد تبادل المعلومات بين البلدين⁽⁴⁾. وبذلك فإن التنسيق الأمني بين الجزائر وواشنطن بلغ أعلى المستويات، من تمارين ومناورات مشتركة خدمة الطرفين.

وحسب الخبراء الأمريكيين فإن الجزائر من أوائل الدول في التعاون في أكثر من مناسبة عن شكرها لطبيعة الدعم المتقدم من طرف الجزائر في مكافحة الإرهاب⁽⁵⁾.

(1) – Le jeune Indépendant, /10/10/2012.

(2) – ظريف شاكر ، مرجع سابق، ص 85.

(3) – Mehdi Taje, West African club secretariat (SWAC), OECD.

(4) – يومية الخبر، 16 أكتوبر 2004.

(5) – يومية الخبر، 166 مارس 2004.

وصرح السفير الأمريكي بالجزائر ريتشارد إديرمان قائلاً: "لعبت الجزائر دوراً هاماً جداً في الحرب على الإرهاب، وتفكيك البنية التحتية لتنظيم القاعدة، وهي مرشحة للعب دور محوري في العالم العربي وإفريقيا من طرف واشنطن⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة*.

إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم تقتصر فقط على الإرهاب، فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في حملها، فالتجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة مؤشرات آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود آثاره السياسة على الاقتصاديات المحلية⁽²⁾.

(1) - مراح مصطفى ، "شنة بعد 11 سبتمبر الإرهابية"، الانعكاسات والتحويلات، مجلة الجيش، طريف، مرجع سابق، ص

(2) - شاكِر طريف، مرجع سبق، ص 83.

الخلاصة:

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الفصل أن العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بامتداد تاريخي كبير وعميق، لتأتي بعدها 11 سبتمبر 2001م لتعطي دفعة جديدة للعلاقات الثنائية بين البلدين وتعزز فرص التعاون الثنائي لتشمل قمة التعاون الأمني.

الفصل الثاني

التنسيق الجزائري الأمريكي الأمني في مجال مكافحة الإرهاب

تقديم الفصل:

تعتبر الجزائر من الدول ذات الخبرة بالواسعة في مجال مكافحة الإرهاب الشيء الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية مساندة لها. ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف الاتفاقيات الجزائرية الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى المساندة الأمريكية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والتحديات الإستراتيجية لمحاربة الإرهاب وأهم التعديلات المقترحة من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب.

المبحث الأول: المساندة الأمريكية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: تجريم دفع الفدية للإرهاب (مجلس الأمن يتبنى مشروع قرار الجزائر).

توجت محاولات الجزائر لدى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للإرهابيين وذلك محاولة منهم إخلاء سبيل الرهينة المختطفة بتبني مجلس الأمن لمشروع قرار يساهم في القضاء على أهم منبع أو مصدر لتمويل الإرهاب وصادق مجلس الأمن في دورته 6247 المنعقدة يوم الخميس 2009 على اللائحة رقم 1904⁽¹⁾ تتضمن دفع الفدية للجماعات الإرهابية ونجد أيضا أن الجزائر قامت بمساعي دبلوماسية لدى الأعضاء الدائمة العضوية بمجلس الأمن خاصة بعدما تبني الاتحاد الإفريقي هذه اللائحة.

ويلزم نص القرار جميع الدول باحترام نصها فيما يخص منع دفع الفدية للإرهاب بين المصنفين في قائمة الأمم المتحدة ضمن الجماعات الإرهابية منها تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

وتضمن القرار الذي جاء مكملًا لللائحة 1376⁽²⁾ المتعلقة بالقضاء على منابع الإرهاب ومحاربهته واللائحة 1276⁽³⁾ الخاصة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية.⁽⁴⁾ إنشغال المجموعة الدولية إزاء تزايد عدد الحوادث التي تتطوي على قيام أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات مرتبطة بتنظيم القاعدة أو حركة طالبان وذلك باختطاف أشخاص وأخذهم كرهائن بغية جمع الأموال.

القرار الأممي :

(1) - 1904: للقرارات الأمم تتضمن هذه اللائحة حكمًا يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية ولو كان بالتلميح.
(2) - 1373: وهو أخطر قرار تصدره الأمم المتحدة والذي صدر يوم 28 أيلول 2001، ولم يعطي الحق فقط لأمريكا، وإنما أيضا لغيرها من الدول المنفذة بحق شن حرب استباقية والحرب الاستباقية أصلا لا أساس لها في القانون الدولي المعاصر، أو ميثاق الأمم المتحدة.

(3) - 1267: تشجيع اللجنة المنشأة عملا بهذا القرار الصادر عام 1999 على مواصلة العمل من أجل تعزيز فعالية حظر السفن المفروض على تنظيم القاعدة وتكثيف الجهود والتعاون من أجل تحسيس وتعزيز الأمن.

(4) - ع. يونس، "تجريم دفع الفدية للإرهابيين"، في المساء، 21-12-2009، من الموقع الإلكتروني: www.djzairess.com/elmassa/28129/1205/2017/ 10 :00.

ودائما في هذا السياق تسدّد القرار على ضرورة أن يقوم جميع دول العالم على "تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية للعناصر الإرهابية والجماعات والمؤسسات والكيانات، بما في ذلك الأموال التي تأتي من ممتلكات تخصصهم، أو تخص أفراد يتصرفون نيابة عنهم أو يأترون بأمرهم، أو يتحكمون فيها بشكل مباشر أو غير مباشر وكفالة عدم إتاحة تلك الأموال و أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أخرى لفائدة هؤلاء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق رعاياها أو أشخاص موجودين في أراضيها.

حيث نجد أن الجزائر إشتغلت على ملف دفع الفدية قرابة سنتين وقامت بمساعي دبلوماسية واسعة، أذرت جميع دول العام على خطورة الظاهرة، أي دفع الفدية للإرهابيين كونها تمّدّد من عمر الإرهاب وتقوي نشاط العناصر الإجرامية ونجد أن الجزائر قد نجحت في إقناع الدول بتبني هذا النص بعد أن قادت مساعي لدى كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا بريطانيا التي يقال أنها لعبت دورًا محوريًا في إصدار هذه اللائحة والتي قُبلت بالرفض في شهر ماي 2009م المتمثلة في منع دفع الفدية لعناصر إرهابية إختطفت الرعية البريطانية إيدوين داير منذ جانفي 2009م، وأمام هذا الفرض أقدمت الجماعة الإجرامية على إغتيال السائح البريطاني في شهر جوان 2009⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التجاوب الدولي للمقترح الجزائري (قانون تجريم دفع الفدية).

تسعى الجزائر جاهدة من أجل إقرار لائحة قانونية ملزمة للدول بعدم دفع جزية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن أسرى مختطفين، وأن دفع المبالغ المالية للجماعات الإرهابية نقابل الإفراج عن الرعايا المختطفين يعني تمويل هذه الشبكة الدامية يشكل أو بآخر وتوفيرها السند والتغطية المالية لمواصلة ارتكابها للجرائم والاعتداءات على أقدس حق على الإطلاق وهو الحق في الحياة.

(1) - المرجع نفسه.

والجزائر التي تقوم بحملة من أجل إقناع الدول بعد الإنسحاق وراء المطلب الإرهابي حول دفع الجزية مقابل الإفراج عن المختطفين، توصلت إلى إقناع الكثير بهذه الخطوة الهامة في طريق تجفيف منابع تمويل شبكات الإرهاب، وهي خطوة يدور مفادها حول مقصد وحل المتمثل في تجريم كل من يسلم المال للجماعات الإرهابية في حالة إختطاف رعيته خاصة وأن هذا الأمر بات أو أصبح الأسلوب الأكثر شيوعاً لدى الإرهابيين، إذ يلجئون إليه بحثاً عن تغطية أنشطتهم واعتداءاتهم الإجرامية.

ونجد أن الجهود الجزائرية بدأت تحدث الصدى والتجاوب، وقد صادقت على اللائحة المجموعة الإفريقية في مجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الإفريقي، وتجاوبت روسيا مع الإقتراح الجزائري المبني على أسس سليمة ويعد من أقوى الخيارات في محاربة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله وابتزازه المدنيين السيّاح والرعايا العاملين⁽¹⁾.

فتواصل جهود الجزائر منصبة حالياً على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل إصدار لائحة قانونية أهمية تجرم دفع الفدية للإرهابيين، وأن المقترح الجزائري تتجاوب معه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في إنتظار إكمال نصيب الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن لإقرار اللائحة بصفة نهائية، ويتعلق الأمر بالصين وفرنسا.

أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

إتجاه المقترح الجزائري حول مشروع قانون عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها للإقتراح الجزائري بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لتحرير الرهائن المختصين. قامت الجزائر بحملات دبلوماسية منظمة من أجل شرح المخاطر التي تتجر عن دفع الفدية للإرهابيين الذي اتخذوا من اختطاف الرعايا الغربيين في منطقة الساحل والصحراء الكبرى وسيلة لتمويل الأعمال الإرهابية بعد التصييق الذي فرضته عمليات مكافحة الإرهاب خلال عقد التسعينات، وقد عبّرت الجزائر عن إستكراها للّجوء الدول الغربية مثل ألمانيا إلى

(1) - منشور بوساطة ف، تحارب دولي مع المقترح الجزائري، جريدة الشعب، 1، 11، 2009، من الموقع الإلكتروني: www.djazairiss.com/echchaab/8186/12/04/2017/ 11 :00.

دفع أموال طائلة بملايين الدولارات للجماعات الإرهابية من أجل تحرير الرهائن، وقد طرحت هذه المسألة بجدية على إثر إختطاف الرعايا الألمان في الصحراء في سنة 2003 والذي انتهى بدفع فدية تحولت فيما بعد إلى مصر أول لتمويل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وقد بينت إحدى العمليات التي نفذتها قوات الجيش الوطني الشعبي في الصحراء نوعية الأسلحة التي استطاعت أن تحصل عليها الجماعة بعد حصولها على تلك الفدية، وقد أكد إرهابيون في إقرارات لهم بأن أموال الفدية كانت مصدرًا أساسيًا في تمويل العمل الإرهابي بعد أن وجدت هذه الجماعات نفسها منبوذة من قبل المجتمع⁽¹⁾. الاقتراح الجزائري الذي شكل أحد أهم المطالب التي تم طرحها في كل الاجتماعات الإقليمية والدولية، وعلى كل المستويات كان قد اعتمد في وقت سابق من قبل الاتحاد الإفريقي وحركة عدم الإنحياز ومن قبل مجموعة إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهو يلقي دعما صريحًا من قبل بريطانيا وروسيا وبانضمام أمريكا إلى مؤيديه تصبح أغلبية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تدعمه وهو ما سيزيد في فرص اعتماده من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة، وسيكون هذا إنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا للجزائر التي تكافح من جل فرض تصورات واقعية في ميدان مكافحة الإرهاب تتوافق مع خصوصيات ما يجري في المنطقة ويجعلها بعيدة عن الحسابات السياسية التي ترمي إلى تنفيذ استراتيجيات بعض القوى الكبرى تحت ستار مكافحة الإرهاب إضافة إلى إلغاء الإزدواجية مع الجماعات الإرهابية.

تزامنت مناقشة المسائل الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة مع تبني الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تسمى نفسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لعملية إختطاف ثلاثة إسبان ف موريتانيا وفرنسي في مالي، إذ عمل الجيش الموريتاني جاهدًا عن تنفيذ خطة لتحرير الرهائن بعد أن طلبت مدريد عدم التدخل خوفًا على حياة المختطفين، ولئن كانت السلطات الإسبانية قد نفت لاحقًا معرفتها بمكان وجود الخاطفين والرهائن، فإن

(1) - "تحو شراكة سياسية وأمنية بين الجزائر وأمريكا"، الأيام الجزائرية، يوم 08 ديسمبر 2009، من الموقع الإلكتروني: www.djazairiss.com/telayer/50514/22/05/2017/ 14h 15.

الإحتمال المرجح هو أن مدريد قد تخضع لمطالب الجماعة الإرهابية التي ستطلب فدية بكل تأكيد، ولعل موقف واشنطن سيكون تذكيراً لإسبانيا بضرورة البحث عن بديل آخر غير دفع أموال تعتبر وسيلة لتنفيذ مزيد من عمليات الإختطاف⁽¹⁾.

وعلى مستوى آخر جددت الجزائر بدعم جمهور الأمم المتحدة كل قضية الصحراء الغربية، فواشنطن تدعم أيضا المشروع المغربي للحكم الذاتي غير أن التأثير على دعم الأمم المتحدة يعني أن الموقف الأمريكي المنحاز للمغرب لن يتجاوز الموقف السياسي والدبلوماسي وقد لا يرقى إلى درجة الضغط داخل الأمم المتحدة من أجل تمرير المشروع المغربي، وأكثر من هذا فإن حرص واشنطن على إظهار التوافق مع الجزائر من حيث المبدأ يشير إلى الرغبة في تأكيد عدم وجود أي نية للضغط على الجزائر من أجل تغيير موقفها حيال هذه المسألة⁽²⁾.

ثانيا: موقف بريطانيا المدعم للمقترح الجزائري الداعي إلى تجريم دفع الفدية للإرهابيين.

دعّمت بريطانيا الموقف الجزائري الداعي بتجريم دفع الفدية للإرهابيين، وهذا ما أوكد على هامش اجتماع حول الساحل للمنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب، إذ يقول في هذا الشأن اللواء سيربي "أن بريطانيا تؤيد بقوة المبادرة الجزائرية في إطار الأمم المتحدة الرامية إلى اعتبار دفع الفدية للإرهابيين عملاً غير قانوني، فنحن نعمل لإقناع دول أخرى للانضمام إلى هذا الموقف"، كما أضاف "لدينا خبرة جيّدة حول المسألة المتعلقة بتمويل الإرهاب فنحن نتعاون مع الحكومة الجزائرية في هذا المجال".

وبخصوص الأسلحة المسروقة من الترسانات الليبية من قبل إرهابيين أشار اللواء إلى أنه لم يتم بعد تحديد كمية الأسلحة المتداولة وأردف يقول "هناك إنتشار للأسلحة لكننا لا نعلم كميتها فكل العالم يتكلم عن ذلك والحقيقة هي أننا لا نعلم عدد الأسلحة والصواريخ أرض -جو المتداولة".

(1) - المرجع نفسه.

(2) - المرجع نفسه.

وأوضح بهذا الخصوص "هذا لا يعني بتاتا أننا لا نتوفر على معلومات جيدة لكننا بحاجة إلى مزيد من الوقت لتوضيح الأمور مشيرًا إلى أن هناك أسلحة تم شراؤها من قبل نظام العقيد معمر القذافي بطريقة غير قانونية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: نجاح الجزائر في إقناع مجلس الأمن الدولي بتجريم تمويل الإرهاب بالفدية.

أقرّ مجلس الأمن الدول في 17 ديسمبر 2009م، في لائحة رقم 1904، تجريم دفع فدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن رهائن مختطفين، ويخص هذا القرار كل الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد، ممن يلجئون إلى تمويل الإرهابيين في أي منطقة من العالم بفديات مالية يطلبها الخاطفون مقابل تحرير الرهائن سالمين وبون تعرضهم إلى أي أذى. ويعتبر نجاح الجزائر في إدانة دفع الفدية للإرهابيين مهما كانت قيمتها وطبيعتها جاء نتوجًا للجهود التي ظلت الجزائر تبذلها منذ مدة، من خلال عرض مشروع التجريم على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية، في سياق حشد تأييد دولي لإقرار لائحة على مستوى مجلس الأمن تدين وتجرّم دفع فدية للجماعات الإرهابية. وكانت الجزائر قد نجحت في إقناع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حيث كسبت موافقة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية وكذلك الاتحاد السوفياتي (روسيا) في إطار التنسيق الدولي حول ملف مكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله ومحاربة لغة التنازل والتفاوض عندما يتعلّق الحال بعمليات إرهابية⁽²⁾.

وأقيم إجتماع في مجلس الأمن الدولي الذي أقرّ في 17 ديسمبر 2010م حول القرار رقم 1904 الصادر في 2009م المتعلق بـ "التهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالمين

(1) - بريطانيا تدعم موقف الجزائر الداعي إلى تجريم دفع فدية للإرهابيين، جريدة النهار 16، 11، 2011. من الموقع

الإلكتروني: <https://www.ennaharonline.com> 20/05/2017/ 17h00

(2) - العلامي جمال ، الجزائر تنجح في إقناع مجلس الأمن بتجريم تمويل الإرهاب، جريدة الشروق، 216، 12، 2009.

من الموقع الإلكتروني: www.elhouroukonline.com/ara/articles/ 13/05/2017/ 14 :16

من طرف الأعمال الإرهابية"، وجاء هذا القرار الذي يعتبر انتصاراً للدبلوماسية الجزائرية تنويعاً لللائحة 1373 الصادرة في سنة 2001م المتعلقة بتمويل الإرهاب وكذا ما يدرج في إطار لوائح مكافحة الإرهاب الدولي.

كما توج قرار إدانة تجريم دفع الفدية للإرهابيين اللائحة 1267 الصادرة عام 1999م بخصوص تمويل نشاطات التنظيمات الإرهابية، وجاءت تمرير إدانة الأمن لدفع الفدية ضمن المادة الخامسة من اللائحة 1904، حيث تم الإجراءات القانونية والقضائية بشأن الفدية التي يستهدفون منها الإرهابيون مقال إطلاق سراح رهائن مختطفين.

وتبنى مجلس الأمن الدولي إدانة أي عل يتعلّق بدفع فدية للجماعات الإرهابية الناشطة تحت أجنحة تنظيم القاعدة أو حركة طالبان، وهي التنظيمات الإرهابية العالمية التي تبحث عن تمويل خارجي من خلال لجوء إرهابي فروعها إلى الاختطاف والابتزاز.

وأكد مجلس الأمن الدولي إلتزامه بمحاربة الإرهاب والتصدي لأي شكل من أشكاله ومحاصرته بتجفيف مصادر تمويله، وقد ثمن الجزائر لائحة مجلس الأمن رقم 1904 على أساس أنه انتصار للدبلوماسية الجزائرية، دون تناسي حنكة وهو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي لعب دوراً محورياً وأساسياً في تسريع إصدار مجلس الأمن كمثل هذه اللائحة الحاسمة لقطع الطريق مستقبلاً على عمليات تمويل الأفعال الإرهابية والإجرامية⁽¹⁾.

وجاء هذا الانتصار الجزائري بعد مجهودات جبارة أقرتها الندوة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بسيرتا الليبية في الفترة الممتدة بين 30 جوان و03 جويلية 2009 وكذا إجتماع شرم الشيخ الذي جمع أعضاء حركة عدم الانحياز بتاريخ 15 جويلية 2009م، إلى أن نجحت الجزائر اليوم، بإقناع مجلس الأمن الدولي، بإصدار لائحة تلزم جميع البلدان بإتخاذ آليات تضبط مهمة محاربة تجريم دفع الفدية للإرهابيين.

(1) - المرجع نفسه.

وجاءت اللائحة الجديدة لتعزيز بنود "منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية، وتجريم توفير الأموال أو جمعها بأي وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حال معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية، وكذا الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني للكيانات أو الأشخاص المنخرطين في أعمال إرهابية، وكذا توجيه تهديد صريح يتعلق بإلزام كل دولة بـ "كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو تدبيرها أو لإعدادها أو ارتكابها أو دعمها"، وظلت الجزائر تذكر المجموعة الدولية بالقرار الأممي 1373 الذي يجرم أي تنازل لصالح المجموعات الإرهابية، ويجرم دفع أي فدية لهم باعتبارها مشاركة في تمويل الأعمال الإرهابية، موازنة مع ذلك تورطت العديد من الدول، بينها أوربية وإفريقية، في دفع فدية للتنظيم الإرهابي المسمى "الجماعات السلفية للدعوة والقتال" الذي اختطف سياحًا أجانب واحتجزهم كرهائن، وكان الدفع تحت مبرر تحرير المختطفين وإنقاذ حياتهم⁽¹⁾.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الجزائرية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: الاتفاقيات الجزائرية الأمريكية والدولية لمكافحة الإرهاب.

أولاً: الحوار الجزائري الأمريكي حول الأمن ومكافحة الإرهاب المنعقد يومي 6 و 7 أبريل 2017.

تترأس عبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، الوفد الجزائري الذي شارك في أشغال الدورة الرابعة للحوار الثنائي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، حول الأمن ومكافحة الإرهاب الذي انعقد بواشنطن يومي 6 و 7 أبريل 2017م.

حيث تم خلال هذه الدورة استعراض المسائل الإقليمية والدولية لاسيما النزاعات المستفحلة خاصة في العالم العربي.

(1) - نفس المرجع السابق.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة أيضا بحث مسألة مكافحة الإرهاب والتطرف وكذا التجربة الجزائرية في مجال القضاء على التطرف بالإضافة إلى المحادثات التي جرت مع عدة شخصيات أمريكية ومسؤولين ساميين بكتابة الدولة الأمريكية مع وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

وقد شارك ممثلي من مختلف القطاعات الوزارية المهنية بمكافحة الإرهاب ضمن الوفد الجزائري في أشغال هذه الدورة التي إندرجت في إطار المشاورات الرفيعة المستوى القائمة بين البلدين.

ولقد شكّل هذا الحوار أهم محور للتعاون الأمني الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية إذ أصبح العنوان الشامل لسياستها الوطنية والدولية، الأمر الذي كرّس تبني الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات جديدة تضمنت الحرب الوقائية، والتدخل الإنساني، ومواجهة الأخطار الناجمة عن الدول الفاشلة⁽¹⁾.

وفي سياق التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب والحرب، تم الاتفاق على برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري، من خلال القيادة الإفريقية للجيش "أفريكوم".

وأشار إلى أن "العلاقات الجزائرية- الأمريكية مبنية على أسس الحوار السياسي والعسكري وذلك من خلال الزيارات المتبادلة خلال السنتين الماضيتين على غرار الحوار الاستراتيجي بين البلدين الذي عقد في واشنطن في 2015م، وزيارات مسؤولين ساميين سياسيين وعسكريين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر في 2016م. كما يبقى الحوار المتوسطي مع الناتو في مجال مكافحة الإرهاب تجسيدا آخر لمكافحة هذه الظاهرة

(1) - رضا ك، الأمن ومحاربة الإرهاب والتطرف أبرز ملفات الدورة الجديدة للحوار الجزائري الأمريكي، جريدة السّلام،

05، 04، 2017م، من الموقع الإلكتروني: 30: 16 / 61981.17/05/2017/ www.djazairiss.com/essalam

العابرة للقرارات على المستوى الدولي، وذلك من خلال تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات العسكرية والتقنية".

وأكد أيضا أن "الجزائر حاولت العودة إلى الاهتمام بالقضايا الإفريقية على الصعيد العالمي، في مختلف القمم، والاستمرار في عمليات الوساطة بين المتنازعين في إفريقيا مثل قضية الطوارق في مالي مع الحكومة المركزية 2006-2012م ثم رعاية إتفاق السلم والمصالحة في مالي وأخيرا مرافقة الحواري الليبي لتثبت أن مكانتها إفريقيا مازالت على ما كانت عليه قبل الأزمة الأمنية السياسية التي ضربتها خلال عقد التسعينات من القرن الماضي".

وفي إطار التعاون بين البلدين قدمت السلطات الجزائرية لواشنطن قائمين بأكثر من ألف مشتبه فيه ذي علاقة بالتنظيمات الإرهابية، المتواجدة على الأراضي الأمريكية والأوروبية، وعرضت تعاونها في المجال الأمني وتبادل المعلومات، والمقابل أملت الجزائر في أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالمثل وتسلمها المتشددون الجزائريين المطلوبين، وتضمنت القائمة الأولى 350 اسمًا من المشتبه فيهم ذوي علاقة بتنظيم القاعدة وأخره بنحو ألف اسم من المعروفين، بالنشاط في الجزائر على حدّ تعبيره⁽¹⁾.

ثانيا: مبادرة بان ساحل: L'initiative pan-sahel

قام الرئيس الأمريكي جورج دبايو بوش، بالتعاون والتسيق بين كل من البيت الأبيض والمكتب الأمريكي للحرب على الإرهاب، كذا البنغون، بالإعلان عن مبادرة الساحل في 10 جانفي 2004، لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة⁽²⁾ التي سبقتها مرحلة تمهيدية للتخطيط والإعداد لتنفيذها، حيث أسار جيمس. ل. جونز القائد الأعلى للقيادة الأوروبية إلى تنامي الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، بحكم أن هذه الدول تعتبر من أفقر دول العالم، ولا يمكنها أن تتحمل كل هذه الأعباء الأمنية

(1) - جريدة السلام، مرجع نفسه.

(2) - Jevenny Keenan, The parks Ahald : Americans waron Terror in Africa, Op.cit, P 13.

بمفردها، إذ علينا مساعدتها في تأمين حدودها وتأمين المنطقة بشكل عام، ومن بين التحديات التي تعد أهم التهديدات للأمن في العالم يجب التركيز على الإرهاب وفق إستراتيجية الأمريكية للحرب الشاملة على الإرهاب، التي تقوم على تتبع الإرهابيين والجماعات الإرهابية في العديد من المناطق في العالم، والقضاء عليها، حيث قالت جونز: "يجب علينا أن نذهب حيث يوجد الإرهابيون".

إن منطقة الساحل والصحراء الإفريقية وبسبب اتساعها وتضاريسها الصعبة والطبيعية المناخية القاسية يتعذر العمل والعيش فيها ومراقبتها، إذ أصبحت تمثل منطقة إستراتيجية لتجمع الجماعات الإرهابية المتطرفة، كذا سوف تصبح قاعدة خلفية لهذه الجماعات للاختباء والتدريب والقيام بعملياتها⁽¹⁾.

بالإشارة إلى اختطاف السياح الأوروبيين سنة 2003 في الجنوب الجزائري من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حيث تم إرسال ما يقارب 500 جندي أمريكي تحت اسم الفريق المعادي للإرهاب في إيطار مبادرة باب الساحل، إذ أعلنت المبعوثة الأمريكية من طرف كتابة الخارجية بامبلا بريد جويتر بان فريق الجنود الأمريكيين سيتم وضعه في المنطقة الحدودية المالية النيجيرية⁽²⁾.

ثالثا: الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.

TSCTP : Trans-Sahara counter terrorisme partneship

أنشأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005م كإمتداد لمبادرة بان الساحل، ولكن بشكل أوسع من خلال إضافة كل من الجزائر والسنغال إلى المبادرة، وجعل المغرب ونيجيريا وتونس مراقبين في هذه المبادرة⁽³⁾: إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع برنامج شامل يجمع تسع دول إفريقيا الغربية والشمالية من خلال مبادرة مكافحة

⁽¹⁾ – Diop Djibril, Op.cit, P 13.

⁽²⁾ -Keenan Jevenny, **The parks Ahald : Americans waron Terror in Africa**, Op.cit, P

⁽³⁾ – رسولي أسماء ، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011، ص 133.

الإرهاب في الصحراء⁽¹⁾، ويرى بعض المحللين أن هذه المبادرة تعتبر خطوة مهمة لتقريب القوات العسكرية من المدنيين، حيث حاولت الإدارة الأمريكية من خلالها الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إطار مكافحة الإرهاب⁽²⁾. وتهدف هذه الشراكة إلى زيادة قدرات مكافحة الإرهاب وزيادة التعاون والتنسيق بين قوات الأمن في المنطقة، كذا دعم الحكم الديموقراطي والعمل على إضعاف الإيديولوجية الإرهابية من خلال تحسين برامج التعليم، إضافة إلى تطوير العلاقات العسكرية الثنائية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية والالتقاء بين القادة العسكريين لدول المنطقة في إطار هذه الشراكة مثل الجزائر والمملكة المغربية.

تم نقد هذه المبادرة من خلال كونها تركز على رفع القدرات العسكرية دون الاهتمام برفع مستوى الشرطة، أي أنها رغم اهتمامها بالجانب المدني تعطي الأولوية للجانب العسكري، إذ يمكن الإشارة في هذه النقطة إلى عمليات فلينت لوك Flint loch التدريبية التي انطلقت في جوان 2005، وشاركت فيها جيوش الدول الإفريقية المنظمة للمبادرة، وهي كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد كذا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

يرى بعض المحللين أن مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، ستؤثر بشكل سلبي على شعوب الصحراء والساحل، حيث ستزيد قوة الأنظمة التسلطية بإدعاء على الأمن، كما أن الاعتماد على الايطار العسكري يزيد من احتمال تقوية المتطرفين من خلال قمع الأنظمة، فقد أشارت بعض المحللين إلى أن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة سيؤدي إلى اختراق لحقوق الإنسان، ويزيد من احتمال التوتر ترفيها كما يشيرون إلى أن الدعم العسكري للأنظمة التسلطية في المنطقة، سيزيد من النقد الشعبي

(1) - Diop Djibril, Op.cit, P 15.

(2) – Schmid Alex p., Garry F. Hindle, **After the war on terror regional an multilateral perspectives ou conter- terrorism strategy**, Op.cit, P 21.

(3) – رسولي أسماء ، مرجع سابق، ص 134.

كما تم نقدها من خلال أنها لم تعتمد على شركاء آخرين خارج المنطقة لهم علاقات ودراية مهمة بالأوضاع فيها⁽¹⁾ على غرار فرنسا.

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية في ظل إدارة ترامب.

الجزائريين لن يكونوا ضمن قائمة ممنوعين دخول الولايات المتحدة الأمريكية مهما توسعت قائمتها الجديدة المنتظرة الخاصة بإجراءات المنع وهذا حسب الرئيس الأمريكي ترامب.

وقرار منع سبعة دول إسلامية من دخول أمريكا استتنت الجزائر نظراً لبعدها وعمق العلاقات الأمريكية الجزائرية باعتبار أن الجزائر تعد شريكاً هاماً في مكافحة ظاهرة الإرهاب إذ نجد أن القرار الذي إتخذه ترامب أحدث حالة هلع ورفض دولي كبير واستياء لدى المنظمات الدولية، بالإضافة إلى أنه تسبب في "شبه زوبعة" بالولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها، وبالرغم من سلسلة الحملات الإعلامية الشرسة ضد الجزائر، التي تقودها أطرافاً تريد زرع الأفكار غير جيدة في أذهان الجزائريين إلا أن أمريكا تعلم جيداً أن الجزائر الشريك الأساسي في مكافحة ظاهرة الإرهاب التي هي قضية حساسة.

فالجزائريون سيدخلون أمريكا مهما توسعت قائمة المنع بالنسبة للدول الإسلامية وبحكم أن الرئيس الأمريكي يعلم جيداً أن الجزائر تعدّ بمثابة مفتاح للاستقرار الوضع في المنطقة نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام في المنطقة⁽²⁾.

بالإضافة إلى تقارب الرؤى بين إدارة ترامب والجزائر فيما يتعلق بمسألة حل الأزمات خاصة وأن الجزائر البلد الذي يفضل حل النزاعات بالطرق السلمية بدون أي عمل عسكري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحكم تقديمها لمبدأ حرية الشعب في تقرير مصيره،

(1) – Headquarters Isesco, Work shop on implementing the un gobal counter terrorism strategy in north Africa 24-25 may 2010, United Nations: ISESCO Headquarters. Rabat.2010, P 17.

(2) – "إدارة ترامب تتحدث عن الجزائر وتكشف رسمياً ما إذا كان الجزائريون ممنوعين عن دخول أمريكا" جريدة البلاد، 01، 02، 2017، من الموقع الإلكتروني: 00:00?id=65842/04/04/201/15 m.elblad.net/article/detail

مثيرًا إلى أن الخزينة الأمريكية تكبدت خسائر كبيرة جرّاء إحتياجات الجيش الأمريكي في العراق واليمن وسوريا وغيرها...

وبخصوص نقاط التقاطع التي يمكن أن يصطلح بها الرئيس الأمريكي والجزائر تشمل في عدّة مسائل، أهمها رفض الجزائر إقامة قاعدة "أفريكوم" في حدود دول المغرب العربي المحاذية للحدود الجزائرية، وهي رغبة أمريكا المعبر عنها.

المطلب الثالث: زيارة لعمامة الأخيرة إلى واشنطن.

قام وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمضان لعمامة بداية من 16 ماي 2017م بزيارة إلى واشنطن، وهذا بدعوة من كاتب الدولة الأمريكي للخارجية ريكس تيليرسون من أجل إتاحة الفرصة للتعاون الثنائي والقضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى لقاء رئيسي الدبلوماسية الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى لقاء رئيس الدبلوماسية الجزائرية والأمريكية في سياق الحوار الاستراتيجي بين البلدين وتحسباً لإنعقاد الثورة الوزارية الرابعة التي ستسمح بتبادل "وجهات النظر حول المسائل الدولية المدرجة في أجندة الأمم المتحدة لاسيما المسألة الفلسطينية والأزمة ليبيا وسوريا والوضع في الساحل ومسألة الصحراء الغربية.

وتناولت المحادثات بين الطرفين التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان وكذا المحاور الكبرى للمساهمات الأمريكية من أجل تحقيق السلم والأمن والتنمية في إفريقيا.

من خلال هذه الزيارة التي قام بها الوزير لعمامة التي دامت يومين جرت عدّة مشاورات مع مسؤولين ساميين في الكونغرس الأمريكي حول آفاق تعزيز الشراكة الجزائرية الأمريكية وكذا حول مسائل دولية وإقليمية⁽¹⁾.

(1) - "لعمامة في واشنطن للقاء نظيره الأمريكي"، جريدة البلاد، 16-05-2017 في الموقع الإلكتروني:

m.elbilad.net/article/detail?titreD8%01/05/2017

ويعتبر هذا الاجتماع يكتسي أهمية كبيرة في إيطار العلاقات الجزائرية الأمريكية وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعول على دور الجزائر في المنطقة وتؤكد على نجاعة تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وحل الأزمات بطريقة سلمية دون استخدام الأسلحة وقامت الجزائر بتحديات كبيرة في منطقة الساحل وفي ليبيا يجمع الرفقاء الليبيين وهذا يدل على حركتها ورؤيتها الثاقبة في المنطقة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب وأهم التعديلات المقترحة.

المطلب الأول: تحديات الإستراتيجية الأمريكية.

أولاً: استخدام الجماعات الإرهابية للقوة الناعمة.

يرى جوزيف ناي أن اتجاهات عصر المعلومات سوف تزيد مستوى القوة الناعمة للفاعلين من غير الدول، ولكي تستمر قوة الولايات المتحدة على مستوى عالم تتزايد فيه قوة الآخرين الناعمة، فغنه يتغير عليها أن تستثمر أكثر في مصادر قوتها الناعمة، وأن تتعلم كيف تتجح في استخدامها بشكل أكثر فعالية⁽²⁾.

تعتبر الدبلوماسية العامة وسيلة مهمة لتحسين صورة الولايات المتحدة في المنطقة المغاربية، والتي تعتبر نقطة ضعف السياسة الخارجية الأمريكية، فالشباب في المغرب العربي يشكلون أكثر من ثلث السكان والجماعات الإرهابية تركز على هذه الفئة، لكن الدبلوماسية العامة لأمريكا لا يجب أن تبدو أنها محاولات للسيطرة⁽³⁾، حيث يعتمد الإرهابيون على نقطة مشاعر معاهدة أمريكا، المنطلقة من الرفض لسياستها تحديداً بالنسبة

(1) - المرجع نفسه.

(2) - لي ناي جوزيف ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، العبيكان، 2007، ص 55.

(3) - Alex P. Schmid, Garry F.Hindle, Op.cit, P 22.

للدول الإسلامية، وسيتم التركيز على هذه النقطة، كما يعتمدون على التقدم التكنولوجي العالي في نشاطهم.

ثانيا: معاداة أمريكا The Anti-Americanism.

تجمع الأبحاث والدراسات على أنها هناك إنسجام بين أقوال وأفعال الشبكات الإرهابية التي ترى أن مهمتها طرد الكفار من بلاد المسلمين وإطاحة الحكومات الفاسدة والقمعية التي فرضها ويدعمها الكفار، وذلك بالإشارة إلى أن الهجمات الإرهابية نقصت فيما يتعلق بروسيا بالانسحاب من أفغانستان، وبقيت التفجيرات المتفرقة تنطلق من القضية الشيشانية⁽¹⁾، وأنّ العداء اتجاه أمريكا راجع لسياستها تجاه قضية وشعوب الدول الإسلامية، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى التسارع في وتيرة الانتساب إلى صفوف القاعدة في ثلاثين إلى أربعين بلداً منذ أن بدا الحشد الأمريكي لغزو العراق⁽²⁾.

إنّ الحرب على الإرهاب هي بالأساس حرب إيديولوجية، وعليه يجب الإنضمام بالخصوصية الثقافية لشعوب المنطقة، وتنمية الدبلوماسية الأمريكية العامة لكسب شعوب المنطقة، والحلول دون دعمهم للجماعات الإرهابية، وتقليل معدلات معاداة أمريكا بالنسبة للشعوبها، إذ أن الولايات المتحدة لا تشير إلى الجوانب الإنسانية والثقافية للمنطقة، مثلما تشير إلى كونها الجبهة الجديدة في الحرب الشاملة على الإرهاب والتحركات العسكرية والتعاون العسكري مع دولها⁽³⁾.

(1) – نعم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، (ترجمة: سامي الكعكي)، لبنان: دار الكتاب العربي، 2004، ص 228.

(2) – نفس المرجع، ص 249.

(3) – David Pollock, Cole Bunzel, Curtis Cannow. Action not just attitudes : a new pradingn for US.Arab prelations, The washington institute for Near East Policy : United States of American, 2010, P 650.

ثالثا: مشكلة المعطيات

هناك صعوبات جمع المعلومات حول تنظيم القاعدة وأعضائه ومخططاته، من ما يصعب عملية الحصول على التفاصيل التي يحتاجها خبراء الحرب على الإرهاب في وضع الخطط والسياسات لتطوير وتنفيذ إستراتيجيتها. ويستعمل قادة الجماعات الإرهابية فكرة الحفاظ على الدين والتقاليد في مواجهة التحديث الذي يقوم به الغرب، حيث يبدو ذلك على نمط حياتهم وطرق سياستهم، في حين يحاولون قدر الإسكان رفع مستوى عملائهم فيما يتعلق بالإعلام الآلية والأنترنت، في مواجهة برامج المراقبة المستخدمة حينها على غرار وبرتايب سيستم، الذي تستخدمه وكالة الاستخبارات الأمريكية في التحقيقات حول الإرهاب حيث ليسمح لها هذا البرنامج بتتبع الرسائل الإلكترونية والمحادثات التي تصل.

وجد خبراء الجماعات الإرهابية في المجال طرقاً أخرى للحيلولة دون قدرة أجهزة الاستخبارات العالمية على كشف المحادثات والخطط والمعلومات التي ترسلها الجماعات عبر الأنترنت، على غرار القاعدة التي توصلت إلى برامج تمكنها من عرقلة عمل برامج التجسس على المحادثات، وتحويل المعلومات إلى رموز أو إرفاقها بفيروسات يصعب السماع أو الدخول إلى المحادثات المطلوبة⁽¹⁾.

إنّ الجرائم المستجدة عموما والإرهابية على وجه التحديد قد اختلفت في نقطتين أساسيتين مقارنة بالجرائم التقليدية، وهما والخاصيتين الزمانية والمكانية، فقد أتاحت الأساليب والأدوات الإلكترونية والمكانية، فقد أتاحت الأساليب والأدوات الإلكترونية ذات الدرجة التقنية العالية الفرصة لهذه الجرائم في تخطي كل الحواجز الزمنية وبسهولة كبيرة⁽²⁾.

(1) – Brigitte L. Macos Medias et terrorisme : Le rôle central des medias dans le terrorisme et le contre terrorisme, Paris : Nouveaux Horizons, 2005, P 134.

(2) – مركز الدراسات والبحوث، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص 230.

ثالثاً: إشكالية توقف تطور التخطيط العسكري والدفاعي الأمريكي.

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية حالة توقف في التخطيط الدفاعي والعسكري، وهو ما أشار إليه، المحللون وباحثو التاريخ والإستراتيجيون كذا مخططو الأزمات، إذ يرجع هذا التوقف في الأساس إلى إنتشار التكنولوجيا التي رفعت من المستوى العسكري وزادت من مستويات التحديات الإستراتيجية بالنسبة للخصوم وقوتهم وقدراتهم العسكرية، وهذا ما يقود إلى النقاط التالية:

1- على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتعامل مع المتطلبات الكثيرة للعمليات المعقدة كمثل إستقرار الدولة ومواجهة التحديات التقليدية.

2- زيادة صعوبة تقدير قوة الخصم تحديداً في بعض الظروف المهمة.

3- وجود عائق أو بالأحرى حالة إنقطاع بين القوات الأمريكية ومبادئ وعماليتها وحاجة كبيرة إلى إستراتيجية جديدة في آسيا ومنطقة الباسفيك.

هناك صعوبات كثيرة تعرقل مواجهة التحديات القائمة، خاصة مع وجود ثلاث جبهات تتطلب التمويل العسكري، الذي يؤثر بشكل كبير على الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، تحديداً أفغانستان، العراق والحروب الشاملة على الإرهاب⁽¹⁾، وذلك من خلال التركيز على ما سمي بثورات الشؤون العسكرية RMS : Revolution in Military Affairs فيما يتعلق بالصناعات العسكرية وأسلحة الدمار الشامل، واستراتيجيات التفجير وتكنولوجيا والمعلومات.

إنّ محاولات المتمردين والجماعات الإرهابية إمتلاك التكنولوجيا العسكرية المتقدمة يعج أمراً خطيراً، حيث في إمكانهم الحصول على المعلومات المتاحة والأسلحة رخيصة الثمن⁽²⁾. لكن لها قدرات تدميرية عالية، وهناك قوة إقليمية صار بإمكانها إنتاج أسلحة طويلة

(1) – Pollock David, Cole Bunzel, Curtis Cannow. Action not just attitudes : a new pradingn for US.Arab prelations, The washington institute for Near East Policy : United States of American, 2010, P 650.

(2) – Paul K.Davis, Peter A. Wilsson, Op.cit, P IX.

المدى، كذا أنظمة دفاعية جوية متقدمة، كما أنها طورت العديد من الأنظمة العسكرية التقليدية الأمريكية، إضافة إلى تطوير مبادئ العمليات العسكرية الأمريكية التقليدية⁽¹⁾. ولكن لا تملك هذه الدول القدرات الكافية على حماية هذه الأسلحة، واحتمال حدوث صفقات مالية مهمة، تحاول من خلالها الجماعات الإرهابية تملك موارد مالية على غرار القاعدة، الحصول على الأسلحة من طرف دول نامية تسعى للحصول على رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: التعديلات المقترحة على الإستراتيجية الأمريكية للحرب على الإرهاب.

إنّ أحداث 11 سبتمبر، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بشكل أكبر بتطوير القدرات العسكرية للدول التي دخلت في علاقات تعاون معها في إطار الحرب على الإرهاب، لا يتأتى بالقوة العسكرية وحدها، إذ بإمكانها القضاء على الإرهابيين، لكن لا يمكنها القضاء على ظهور أجيال أخرى منهم، ذلك لكون أسباب ظاهرة الإرهاب ما تزال موجودة أمنية جديدة، موجهة نحو المنطقة لضمان تعاون دولها معها، منطلقة من استخدام القوة الناعمة بدعم التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد والتحول الديمغرافي⁽²⁾.

يرى جون برينان أن إستراتيجية أوباما في الحرب على الإرهاب تعتبر بالأساس برجماتية، وليست إيديولوجية، تقوم على ما هو عملي، وبنيت من خلال السياسات والممارسات التي وضعت في إطار مكافحة الإرهاب وجود شراكة مع الكونغرس والتي تستمر، مما سوف ينعكس على قدرات حكومتنا وشركائنا، ومن أهم النقاط التي بدأت الإدارة الأمريكية بالتركيز عليها في كل الحرب على الإرهاب هي:

1- استخدام الأساليب القانونية والسلطات في مكافحة الإرهاب.

2- تحسين القدرات العسكرية يرفع حجم القوات العسكرية الخاصة.

(1) – Ibid.

(2) – Nourdeddine Jebnoun, « Is the Maghreb the « Next Afghanistan », Mapping the radicalization of the algerian salafi jihadist movement ». USA : center for contemporary arab studies Edmund A : Walsh school of foreign service georgetown university. 2007, P 19.

3- رفع مستوى التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة⁽¹⁾.

أولاً: مواجهة إشكالية الانتشار.

في إطار مواجهة إنتشار أسلحة الدمار الشامل، ومشكلة وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية، تحاول الولايات المتحدة إيجار آليات للحيلولة دون حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، عن مبادرة منع لإنتشار في كراكو في بولندا في 31 ماي 2003م، قائلاً: "عندما تصبح أسلحة الشامل ومركباتها تنتقل، فإنه علماً أن تملك السلطة الكافية التنظيم ذلك، وعليه فإني أعلن عن المجهود الجديد لمحاربة الانتشار، وذلك تحت اسم المبادرة الأمنية للانتشار، إن الولايات المتحدة وحلفائها القريبين، كذا بولندا سوف تبدأ بالعمل من خلال إتفاقيات جديدة، وذلك للحد من الانتشار غير الشرعي للأسلحة وتكنولوجيا الصواريخ، وسوف نقوي هذه الشراكة مع الوقت، كحفظ أسلحة الدمار الشامل من أن تقع في أيدي أعدائنا المشتركين.

بدأت اللقاءات في مدريد العاصمة الإسبانية في 12 جوان 2003، ثم مدينة بريسيبا في استراليا في يومي 9 و 10 جويلية من نفس السنة، يليها لقاء باريس يومي 3 و 4 سبتمبر، حيث شاركت 11 دولة في تحديد مبادئ هذه المبادرة، وهي: استراليا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بولندا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وهولندا⁽²⁾.

ونصّت هذه المبادرة على مجموعة من القرارات التي تتعلّق بالعمليات الإرهابية بالإضافة إلى التمويل والاختطاف.

(1) – The white house office of the press secretary for immediate release. Remarks of John.O.Brennan, Assistant to the resident for homeland security and counter terrorisme- on Ensuringal, Q'ada's Demise Asprepared for delivery, Op.cit.

(2) –Charles Wolf, J.R.Brrany Chow, Grgotys.US : Combat Command Participation in the prolifération Security Initiative RAND : USA.2009, P 01.

ثانيا: التعديلات المقترحة لرفع مستوى إستراتيجيات الحرب على الإرهاب.

أشار جون برينان إلى أهم التعديلات المقترحة، التي يجب إتباعها فيما يتعلق بإستراتيجية الحرب على الإرهاب، فقد جعلت أحداث 11 سبتمبر من وجوب توقع وتسجيل التهديد الإرهابي شيئا ضرورياً لزيادة مستويات فعالية محاربة الإرهاب ومستقبلها. وعليه فهناك العديد من نقاط مهمة يجب الاعتماد عليها في إطار آفاق الحرب على الإرهاب ومن بينها:

- 1- تطوير التقنيات والوسائل المستخدمة لمكافحة الإرهاب، حيث تعتبر حاليا ذات مستوى عالي من ما يميّزها التفوق التقني، الذي يعتبر من أهم عناصر الإستراتيجيات، الهجومية والدفاعية⁽¹⁾.
- 2- تنويع الجهود للقضاء على الإرهابيين والجماعات الإرهابية.
- 3- البحث عن إستراتيجيات ناجحة لمكافحة الإرهاب.
- 4- زيادة مستوى الارتباط بين عمليات الاستخبارات، والتحقيقات التي تقوم بها الشرطة.
- 5- توسيع مدى العمليات ضد الإرهاب: حيث يركز هذا العنصر على فهم التهديد الاستراتيجي وتطوير عمل المخابرات.

⁽¹⁾ – P Alex. Schnid, Garry F. Hindel, Op.cit, PP 04– 05.

خلاصة:

وفي الأخير نستنتج أن التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الأمني أصبح أمر مهم وضروري بالنسبة للبلدين سواءً أمريكا أو الجزائر وذلك يهدف الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها وهذا التعاون مزالاً قائماً إلى يومنا هذا والدليل هو زيادة لعمامرة الأخيرة إلى واشنطن.

الفصل الثالث

معوقات التقارب الجزائري الأمريكي

تقديم الفصل:

بالرغم من العلاقات الجيدة القائمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في اغلب الأحيان إلا أنها تتخللها صعوبات و عواقب تعرقل السير الحسن لهذه العلاقات الشئ الذي يصعب لتقارب الجزائري الأمريكي و من بين المعوقات : مثلا لتأييد الجزائري للقضية الفلسطينية .

المبحث الأول: مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر.

بعد نهاية الحرب الباردة وظهر ما سماه الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب النظام العالم الجديد، برزت عدة تغيرات في النظام العالمي أهمها قضية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر العالم، وهو الأمر الذي جعلته الولايات المتحدة على عاتقها، اعتبار أن انتصار الليبرالية على الاشتراكية يجب أن يكلل بنشر القيم الليبرالية، لأجل ذلك كان على الإدارة الأمريكية إيجاد استراتيجيات لذلك.

ولنا أن نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تدفع الولايات المتحدة لترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، بعيدا عن الجانب الدعائي والتصريحات الرسمية. بداية نجد أن أهم حقوق الإنسان والديمقراطية اختلفت عبر الإدارات الأمريكية، فخلال فترة الرئيس نيكسون لم تكن ذات أهمية، بينما أصبحت نشطة مع كل من الرئيسين كارتر وريجان، ولكن عموما فقد بلغت الديمقراطية وحقوق الإنسان الأهمية القصوى عند الإدارة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، فمثلا في إدارة كلينتون ارتكزت السياسة الخارجية على أربع مبادئ وهي:

1- حماية المصالح والقيم الأمريكية والتأكيد على الدور الريادي العالمي للولايات المتحدة.

2- تقوية المؤسسات التي تشجع السلام والرخاء العالمي مثل حلف الناتو، الأمم المتحدة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

3- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن المصالح الأمريكية ستكون أضمن في عالم يحترم حقوق الإنسان.

4- بناء علاقات وثيقة مع الدول مثل أوروبا واليابان وروسيا والصين للتنسيق معها⁽¹⁾.
وبالنظر إلى البراغماتية الأمريكية فإن انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتبط بضمان المصالح الأمريكية، وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية التي توسعت في أعقاب الحرب الباردة بالنظر لما سبق يمكن القول بأن حقوق الإنسان والديمقراطية في نهاية المطاف هي وسيلة وليست غاية في السياسة الخارجية الأمريكية، فهي وسيلة لتحقيق المصلحة الأمريكية أو الحفاظ عليها، فقد استغلت واشنطن هذه المسألة للتدخل في المناطق التي تريد التواجد فيها متخذة منها ذريعة لذلك، وهو ما يجسد النزعة التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تكرست بعد الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للجزائر وبعد استقلالها اتبعت النهج الاشتراكي والأحادية الحزبية على الصعيد السياسي لتجميع قوى الشعب وكل التيارات الوطنية، وكانت التنمية الاقتصادية أولوية الأولويات، فعملت الحكومة الجزائرية على استغلال الموارد الوطنية لتحقيق تلك التنمية المنشودة، حيث قام الرئيس الراحل بومدين بإتباع سياسة التأميم، وعمل وفق النهج الاشتراكي الذي يقضي بأن تكون الدولة الراعي الأول للاقتصاد، وأن تكون الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، من خلال إقامة المؤسسات والشركات الوطنية، كما قام الرئيس الراحل بالثورة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل من المواد الزراعية، أما على الصعيد السياسي بقيت الجزائر تحت حكم الحزب الواحد الذي يسيطر على كل الحياة السياسية إلا أن هناك معارضة سرية في الخفاء، وفشلت هذه المحاولات بسبب الإهمال

(1) - عبير بسيوني ، السياسة الخارجية الأمريكية ومسألة حقوق الإنسان، السياسة الدولية، العدد 127، 1997، ص

والتسيب وسوء التسيير، وبعد مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد مع بداية السبعينات بدأ في انتهاج سياسة الإصلاحات الشاملة، التي لم يكتب لها النجاح خاصة بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، ما خلق أزمة حقيقية في الاقتصاد الجزائري المعتمد على عائدات البترول، وتكورت هذه الأزمة في الجزائر لتصبح متعددة الأبعاد، دستورية، اقتصادية سياسية، اجتماعية وثقافية⁽¹⁾ ووصلت هذه الأزمة إلى ذروتها بإنفجار الشارع الجزائري في أكتوبر 1988م تعبيرا منه على السخط الأوضاع التي يعرفها، وكان من نتائج هذا التحرك إقرار التعددية في دستور 1989م الذي تم بموجبه اعتماد الجمعيات ذات الطابع السياسي من هذا التاريخ أصبح الكلام عن الديمقراطية في الجزائر الهم الأكبر لقوى المجتمع المدني إلا أن مسار الديمقراطية في الجزائر لم يستمر بسبب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في 1992م لتدخل الجزائر في دوامة من العنف والعنف المضاد بين السلطة والمعارضة المسلحة، حيث عرفت وضعية حقوق الإنسان في الجزائر تدهورا كبيرا بسبب حالة عدم الاستقرار التي رسمت المشهد اليومي في الجزائر مع بدايات الأزمة الأمنية.

المطلب الأول: مسألة الديمقراطية في الجزائر.

من المسار الديمقراطي بالجزائر عدة صعوبات ساهمت في تعثره، فبعد إقرار التعددية في دستور 1989م وإجراء أول انتخابات تشريعية في الجزائر بداية 1991م، وبداية 1992م والتي تم إلغاء الدور الثاني منها ليتم فيما بعد إلغاؤها كليا، بتدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، واعتقال زعمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ علي بلحاج وعباس مدني. وفي سنة 1995م إثر انتخاب الرئيس اليامين زروال رحبت واشنطن بذلك وعملت أمالا كبيرة على الإصلاحات التي ستقوم بها الحكومة الجزائرية إلا أنها تحفظت على تدخل الجيش في الحياة السياسية⁽²⁾.

(1) - إبراهيم الدسوقي أيمن ، المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص 63.

(2) - William, Quandt, Flirt contraire entre Washington et Alger, Le monde diplomatique, 22/04/2017/ 15 :00.

والمحطة الموالية في المسار الديمقراطية بالجزائر في الانتخابات التشريعية في سنة 1997م والتي لم تعتبرها الإدارة الأمريكية خطوة حقيقية في سبيل الديمقراطية واعتبرت أن الحكومة الجزائرية ما هي إلا واجهة مدنية لسلطة فعلية عسكرية تتمثل في أركان الجيش لتتبع خطوات الجزائر نحو الديمقراطية خجولة إلى غاية الانتخابات الرئاسية 1999م التي فاز بها المشرح عبد العزيز بوتفليقة، ولكن انسحاب المرشحين الستة قبل الانتخابات شكل إحدى الجوانب السلبية التي مست هذه الانتخابات، فحسب **وليام كونت** الذي يعتبر بأن التغيير الفعلي في العلاقات بين الجزائر وواشنطن جاء سنة 1999م مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ويضيف **كونت** رغم أن هذا الانتخاب نفسه كان أقرب إلى المهزلة⁽¹⁾ بسبب انسحاب بقية المرشحين.

وعموما فإن المسار الديمقراطي المتعثر في الجزائر، أو ما يطلق عليه العجز الديمقراطي والممارسات الانتخابية المشكوك فيها، من شأنه أن يعيق التقارب الجزائري الأمريكي، وقد تجسد ذلك أساسا في الانتقادات التي وجهت لمسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر. وفي رئاسيات 2004م والتي شكلت محطة تاريخية بالغة الأهمية للجزائر لأن التنافس فيها كان شديدا، وقد لوح الملاحظون والمختصرون بإمكانية المرور للدور الثاني لأول مرة في الجزائر، فقد كانت الحملة الانتخابية قوية جدا مما، أعطى الانطباع بتساوي أو تقارب الفرص لبعض المترشحين على الأقل، وقد أكدت الإدارة الأمريكية على ضرورة ضمان انتخابات رئاسية شفافة على لسان مساعد الدولة الأمريكية للخارجية السيد **لوران كراتير**⁽²⁾.

(1)– Idem.

(2) – جريدة الخبر، 16 جانفي 2004.

ومن جهة أخرى فقد تناولت المحادثات بين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول والرئيس عبد العزيز بوتفليقة مسألة الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الجزائر⁽¹⁾.

وقد أبدى بعض الأكاديميين الأمريكيين تخفؤهم من قيام الرئيس بوتفليقة باستغلال كل مؤسسات الدولة وتجنيدتها لصالحه، وقد اجتمع بعض المسؤولين الأمريكيين مع المترشحين للانتخابات الرئاسية، ودرسوا الضمانات المقدمة من طرف الدولة حي اعتباروها إيجابية ولكنها غير كافية، وقد أبدت الإدارة الأمريكية استعدادها للعمل مع من اختاره الشعب، على لسان السفير الأمريكي السيدة جانيت سندرسون⁽²⁾.

وبعد إعلان النتائج من قبل المجلس الدستوري في 13 أفريل 2004م، تحصل المرشح بوتفليقة على 84.09% من الأصوات ليفوز بالأغلبية المطلقة في الدور الأول على بقية المرشحين الذين حصلوا معا على حوالي 15% من الأصوات، وعن ردود الفعل الأمريكية بخصوص هذه الانتخابات، فقد جاء على لسان الناطق الرسمي لكتابة الدولة الخارجية الأمريكية، أن الملاحظات الأولية للملاحظين الأجانب تؤكد شفافية المسار الانتخابي، كما أعرب الرئيس الأمريكي عن ارتياحه لنزاهة الانتخابات التي اعتبرها مرحلة جديدة باتجاه الديمقراطية في الجزائر⁽³⁾.

وبالتالي كانت أول انتخابات تجمع القوى الداخلية والخارجية على نزاهتها وشفافيتها ما أعطى للرئيس بوتفليقة شرعية قوية. وما زاد من وزن وأهمية الانتخابات هو التزام الجيش الحياد وعدم مساندة أي مرشح، حيث قال قائد الأركان السيد محمد العماري: "يمكنني القول سوى بمهامه الدستورية"⁽⁴⁾.

(1) - المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر 3، 12/2003، مرجع سابق.

(2) - جريدة الخبر 26/01/2004.

(3) - جريدة الخبر 10/04/2004.

(4) - ندوة صحفية لرئيس أركان الجيش، مجلة الجيش، عدد خاص، ماي 2002.

وهو اعتراف صريح غير مباشر بالأدوار التي مارستها المؤسسة العسكرية في السابق وهو أحد الانتقادات التي وجهتها الإدارة الأمريكية للجزائر، ويمكن إجمال التقييم الأمريكي لمسار الديمقراطية في الجزائر بما يلي:

1- التسجيل العديد من التجاوزات مثل استغلال الإدارة ومؤسسات الدولة لصالح مرشح أو حزب معين، وغياب أو نقص الأمن في بعض المناسبات الانتخابية، مما ينعكس سلبا على وتيرتها.

2- غياب ونقص الشفافية في أكثر من مناسبة انتخابية وذلك ما يثبتته كثرة الطعون في نتائج الانتخابات.

ولكن رغم ذلك هناك شيء من الإيجابية يكمن في تأكيد المؤسسة العسكرية عدم التدخل والتزام الحياد في انتخابات 2004م، ويمكن أن تحقق الجزائر ديمقراطية جزئية وهي اليوم على الأقل في الطريق الصحيح حسب وليام كونت⁽¹⁾.

وتزامنت هذه الأحداث مع إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير*، وهي الرؤية الأمريكية الديمقراطية في الوطن العربي، وتقوم هذه المبادرة على فكرة ترسيخ الديمقراطية الإصلاح السياسي حقوق الإنسان، بالتشاور والتنسيق بين دول المنطقة والولايات المتحدة. وقد ظهرت هذه المبادرة في ديسمبر 2002م، وقد طرحها مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية السيد هاس كرد فعل على أحداث 11 سبتمبر 2001، وتقوم على تشجيع الديمقراطية في المنطقة العربية، وتكلمت عنها الإدارة الأمريكية مجددا في 03 أبريل 2003م، تحت اسم مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، توعدها فيها الرئيس الأمريكي بتقديم مساعدات تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا بهدف تغيير برامج التعليم، والإصلاح الاقتصادي، وتقوية المجتمع المدني، وجدد الرئيس الأمريكي دعوة الدول

(1) - حوار لجريدة الخبر، 2004/03/06.

* - تعود هذه المبادرة في بعدها الاقتصادي للبلديات الأولى للحركة الصهيونية، تيودور هرتزل وجابوتشكي وصولا إلى شمعون بيريز، للرجوع للموضوع بالتفصيل الرجاء النظر في: الخبر الأسبوعي، ع 304، من 25 إلى 31 ديسمبر 2004.

العربية للدخول إلى عالم الديمقراطية، مؤكداً على إصرار إدارته على تنفيذ هذه المبادرة من أجل وقف تصدير العنف من هذه المناطق إلى الولايات المتحدة⁽¹⁾.

وتشكل هذه المبادرات إحدى نقاط الخلاف بين الجزائر والولايات المتحدة، حيث أكد الجانب الجزائري بأن التغيير يجب أن يأتي من داخل المجتمع ولا يكون مفروضاً من الخارج وبالتدرج لكي لا تحصل هزة داخل النظام السياسي⁽²⁾.

والقضية الثانية تتعلق بمسألة حرية الصحافة والتعبير، فرغم التقدم الذي حصل في الجزائر على صعيد حرية التعبير، حيث صرح مساعد الدولة الأمريكية للخارجية السيد لوران كارتر بأن الجزائر تمتلك إحدى الصحف المكتوبة الأكثر حرية في المنطقة، وقد أشاد الدكتور ولتروسيل سيد بتنوع الصحف والنشريات وحرية الصحافة، وهي مؤشرات إيجابية لحرية التعبير⁽³⁾.

إلا أن هناك العديد من المآخذ على هذه الحرية، حيث اعتبرت واشنطن عملية التتبع التي تقوم بها الحكومة الجزائرية على شخصيات المعارضة والصحافيين بمثابة تجاوز خطير، ولا يحترم الضوابط المعمول بها، وتستعمل لأغراض سياسية، ما يشكل تراجعاً كبيراً للحريات الفردية، بالإضافة للضغوط والمضايقات على الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال سنة 2004م، مثل المحاكمات بتهمة القذف، والحك بسنتين سجن على مدير يومية لوماتن السيد محمد بن شيكو، والعديد من المحاكمات الأخرى للمراسلين الصحفيين وهو ما ساهم في تراجع الجزائر في ترتيب الدول الأكثر تمتعاً بحرية التعبير في العالم، من الرتبة 95 إلى الرتبة 108 حسب ترتيب منظمة محققون بلا حدود لسنة 2004م بالنظر إلى ما سبق المآخذ على الديمقراطية والانتخابات وتراجع الحريات الشخصية وحرية التعبير

(1) – www.albayan.co.ae/albayan/2003/11/20/ray/6htm.

(2) – www.albayan.co.ae/albayan/2003/11/20/ray/6htm, 12/03/2017.

(3) – جريدة الخبر، 2004/01/26.

يمكن أن تعيق التقارب الجزائري الأمريكي الذي بقى مرهونا بمدى التقدم المحقق في هذه المجالات⁽¹⁾.

المطلب الثاني: وضعية حقوق الإنسان في الجزائر.

النسبة لحقوق الإنسان في الجزائر والتي عرفت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب تراجع مستوى العنف، وكذلك بعد قبول الجزائر بزيارة اللجنة الاستعلامية الأممية بقيادة الرئيس البرتغالي الأسبق ماريو رايس في صيف 1998م وإبداء الجزائر رغبتها في التعاون في هذا المجال، وتعزز هذا الاتجاه مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دعا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بزيارة الجزائر، ومن بين هذه المنظمات الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية⁽²⁾، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

أمام اهتمام المنظمات الدولية الحكومية وعلى رأسها الأمم المتحدة فكان في شكل التصريحات المختلفة لأمينها العام تجاه ما يحدث في الجزائر ومناقشتها، حيث قدمت الجزائر خلال سنة 1996م تقريرين أمام آليات متابعة المواثيق الدولية والتقارير الدولي الأول أمام لجنة مناهضة التعذيب وآخر أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1996م.

فقد تحركت منظمة العفو الدولية في إطار إنشغالها بانتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر، تحركت وفق مجموعة من الآليات، يأتي على رأسها العمل الإعلامي الذي كان يهدف إلى إعلام وتحسيس الرأي العام دوليًا ومحليًا يقصد إيجاد ديناميكية للضغط على السلطات الجزائرية إحترام المعايير الدولية⁽³⁾.

(1) - الخبر الأسبوعي، 2004/06/18.

(2) - حشود نور الدين ، مرجع سابق، ص 73.

(3) - بوحروود لخضر ، مرجع سابق، ص 114.

ومن ضمن هذه الآليات الزيارات المتكررة بقصد التحقيق في التجاوزات والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في الجزائر إلا أن الحكومة الجزائرية رفضت ذلك واعتبرته تدخلاً في شؤونها الداخلية.

فيما أصدرت المنظمة الأمريكية مرصد مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايت وونش) تقريراً تناولت فيه أوضاع الانتخابات التشريعية لجوان 1997م التي جرت في ظل العنف والقمع، كما شهدت إقصاء بعض المعارضين والرقابة⁽¹⁾، كما أشارت التقارير السنوية للجنة الدولية للصليب الأحمر لوضعية الأشخاص المحتجزين والعواقب الإنسانية للأزمة الواقعة بالجزائر، كما أكدت اللجنة استمرار مساعيها من أجل تحسين الوضعية.

كما أشار التقرير السنوي الأخير لسنة 2013 للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر أن الحكومة الجزائرية تمارس نوعاً من التضييق في مجال حقوق الإنسان وخاصة على الصحفيين والأحزاب، كما لفت التقرير إلى قانون ترقية المشاركة السياسية للمرأة⁽²⁾.

إنّ حقوق الإنسان في الجزائر لا تقدم للضمانات القانونية، إلا أن الأزمة التي عاشتها الجزائر خلقت ظروفًا وأوضاعًا جعلت صيانة حقوق الإنسان أمرًا صعبًا، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تستعمل مسألة حقوق الإنسان في الجزائر مجرد وسيلة تستعملها كورقة ضغط لضمان مصالحها⁽³⁾.

(1) - المرجع السابق، ص 130.

(2) - مسلم محمد ، الحكومة تمنع الصحافة من الوصول إلى المعلومة، الشروق اليومي، العدد 3992، ليوم الأحد 21 أبريل 2013، ص 03.

(3) - حشود نور الدين ، مرجع ساب، ص 76.

المبحث الثاني: النفوذ الفرنسي في الجزائر وأبعاده.

المطلب الأول: البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

بداية هناك ثلاثة عوامل هيكلية ترسخ النفوذ الفرنسي في الجزائر وهي:

- 1- الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر والمغرب العربي، ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة على المدى القصير والمتوسط على الأقل.
- 2- النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة هي نخب فرونكفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.
- 3- تركيز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية، فمازالت اللغة الفرنسية مهيمنة في التعليم والإدارة ومرافق الإنتاج⁽¹⁾.

بعد الإستقلال ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتميز بطابعها الخاص على الدوام، باعتمادها على الثقل التاريخي والرصيد الثقافي كمبرر لتنمية وتعزيز الترابط بين البلدين فخلال أكثر من 130 سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر حاولت فرنسا -عبر العديد من السياسات مثل الإدماج- إلى إقامة نوع من التجانس بين المعمرين والأهالي في الجزائر بتقديم بعض الحقوق والامتيازات، فقد حظي بعض الجزائريين بالدراسة في الجامعات والمعاهد الفرنسية، وقد ساهم انبهارهم بالحضارة الغربية في صياغة أفكارهم معتقداتهم، وهو ما سوف يتجلى بعد الاستقلال، خاصة وأن هذه الطبقة سيطرت على أعلى المناصب في الدولة، ولم يقتصر هذا التأثير على الطرف الجزائري بل تعداه إلى الجانب الفرنسي، فكثيرا ما نلاحظ بأن بعض القرارات المهمة المتخذة من طرف الجزائر أو باريس والمتعلقة بالعلاقات الثنائية بينهما، لم تكن تخضع للفاعل العقلاني دوما⁽²⁾.

إلا أن العلاقات بين البلدين مرت ببعض التوترات، مثل ما حدث مع بداية السبعينات وإثر سياسة التأميمات التي اتبعتها السلطات الجزائرية، واستمر هذا التوتر إلى غاية مارس

(1) - بلقزيز عبد الإله ، الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، المستقبل العربي، ع 259، سبتمبر 2000، ص 44.

(2) - العرابوي ليلي ، إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر، المستقبل العربي، ع 275، جانفي 2002، ص 127.

1974م أين قام وزير الخارجية الفرنسي آنذاك بزيارة الجزائر، تلتها زيارة جيسكار ديستان في أبريل 1975م، وهي الزيادة الأولى من نوعها، ساهمت في تلطيف الأجواء بين البلدين وتعزز التقارب أكثر بالزيارة التي قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد لفرنسا في نوفمبر 1983م، وهي أول زيارة رسمية يقوم بها الرئيس دولة جزائري لفرنسا منذ الاستقلال⁽¹⁾ وساهمت هذه الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات في إعطاء دفع قوي لعلاقات البلدين. وخلال التسعينات واثراً إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر وقفت فرنسا مع الجيش وأيدت توقيف هذا المسار وسننن ذلك بالتفصيل لاحقاً.

وقد قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارة فرنسا خلال جوان 2000 في ثاني زيارة بعد التي قام بها الرئيس الشاذلي قبل 17 عاماً، في محاولة لإعادة بعث العلاقات بين البلدين بع التوتر الذي عرفته بسبب مواقف فرنسا من الأزمة الداخلية الجزائرية، ليقوم فيما بعد الرئيس الفرنسي جاك شيراك بزيارة الجزائر خلال 2004م، وهو ما عبر عن رغبة الطرفين في تنشيط العلاقات بينهما، والمهم أن الثقل التاريخي لفرنسا في الجزائر يعتبر أحد أهم المحددات التي تحكم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، وبالرغم من البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية أيضاً إلا أنه لا يمكنه منافسة النفوذ الفرنسي، بالإضافة إل البعد الثقافي، كما أشرنا إليه، والذي تتفوق فيه فرنسا كثيراً على الولايات المتحدة، فاللغة الفرنسية مهيمنة في الجزائر، عكس اللغة الإنجليزية والتي ينحصر استعمالها.

وفي بعض المجالات التقنية البحتة، وبالنظر إلى هذين البعدين، فإن النفوذ الفرنسي مرشح للتواجد بقوة في الجزائر رغم التقدم الحاصل على الصعيد الأمريكي، إضافة إلى أن حركة السياحة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية المتكاد تكون منعدمة، ولا يوجد تعاون يذكر في الإطار الأكاديمي بين جامعات البلدين، على العكس مع الطرف الفرنسي⁽²⁾.

(1) – Nouschi, André **La France et le monde arabe**, librairie Vuibert, Paris, 1994, P 156.

(2) – Nouschi André, Op.cit, P 24.

وبالنظر إلى ما سبق، فإن البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي يشكلان عقبة حقيقة أمام تطور ونمو العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، إن كان هذا ما يتعلق بالبعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي في الجزائر، فما الذي يمكن قوله عن البعد الاقتصادي لهذا النفوذ.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

لأشك أن البعد الاقتصادي لا يقل أهمية عن البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي، ذلك لأن الروابط الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا ظلت قوية بعد الاستقلال، نتيجة ما قامت به فرنسا خلال الاستعمار، حيث أنه في السنوات الأولى للاستقلال ظلت فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر وقدمت لها المساعدات الاقتصادية سنويا وبقيم متفاوتة وذلك لضمان الحصول على المواد الأولية وخاصة الغاز والبترو، وضمان تسويق السلع الفرنسية داخل السوق الجزائرية. بعد استقلال الجزائر في سنة 1963 م كانت منطقة المغرب العربي تمثل الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا، وتأتي الجزائر في المرتبة الأولى 7926 مليون فرنك فرنسي وظلت العلاقات والمبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا عالية. فخلال سنة 1970م كانت فرنسا الزبون الأول للجزائر، حيث استحوذت على 53.3% من الصادرات الجزائرية كانت أيضا الدولة الأولى في استغلال المحروقات في الجزائر، حيث أخذت ثلثي العقود المبرمة⁽¹⁾.

وسنة 1980م بقيت فرنسا الزبون الأول للجزائر باقتنائها 23% من واردات الجزائر وتراجعت وارداتها من الجزائر من 53.3% سنة 1970م إلى 13.4% سنة 1980، ومع منتصف الثمانينات وبظهور الأزمة المالية في الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول، تراجع التبادل التجاري بين البلدين، لأن البنوك الفرنسية أصبحت تتحفظ على تمويل المشاريع بالجزائر، لغياب الضمانات الكافية في الاقتصاد الجزائري المنهك، وهذا ما يفسر

⁽¹⁾ – El watan. Le 15/03/1998.

عدم ارتفاع نسبة الصادرات الفرنسية نحو الجزائر سوى 05% خلال عشر سنوات، حيث كانت سنة 1980م بلغت 23.2% وبلغت 28% سنة 1990، وكذلك نسبة الصادرات الجزائرية نحو فرنسا بلغت 13.4% سنة 1980م، أما سنة 1990م فكانت 13.8% ما دفع الدولة الفرنسية لتمويل المشاريع والعقود الفرنسية بالجزائر من الخزينة العمومية.

وهو ما يعبر عن قوة وعمق التواجد الاقتصادي الفرنسي بالجزائر وأهمية السوق الجزائرية القريبة لفرنسا، وخلال العشرينيتين السابقتين ظلت فرنسا تعتبر الممون الأول للجزائر بنسبة ما بين 22 و25% من إجمالي الواردات الجزائرية، وهي تسعى للحفاظ على ذلك رغم المنافسة أمريكا وإيطاليا.

وفيما يخص المساعدات الاقتصادية التي تقدمها فرنسا للجزائر، وهي نقطة بالغة الأهمية وذلك لربط الاقتصاد الجزائري بالمساعدات الفرنسية، وتعزيز التغلغل الاقتصادي الفرنسي بالجزائر التي هي أحد أهم الشركاء الاقتصاديين في الجزائر⁽¹⁾.

وقد اعترف الطرفان بأهمية تطوير المصالح الثنائية بينهما، ومن جهة أخرى تعتبر فرنسا المقرض الأول للجزائر بامتلاكها ثلث ديوان الخارجية ويمكن القول بأن الجزائر وفرنسا تمكنا من خلق علاقات اقتصادية بينهما، ودليل ذلك ارتفاع واردات الجزائر من فرنسا من 17 بالمائة سنة 1973م إلى 33 بالمائة سنة 1990 لتشكل بذلك فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر والزبون الثاني لها، وفي سنة 1992 كانت فرنسا الزبون الثاني للجزائر بحصولها على 18.3% من صادرات الجزائر، كما شملت الممون الأول للجزائر بحصولها على 24.2% من وارداتها، لذلك تشكل الجزائر المتعامل الإفريقي الأول لفرنسا بنسبة أكثر من 1% من تجارتها الخارجية.

وخلال السنوات الأخيرة وافقت فرنسا على تحويل جزء من الديون الجزائرية لديها إلى استثمارات، وسميت هذه المبادرة **مخطط الاستثمار الفرنسي في الجزائر**، ويبدأ المشروع بمبلغ 111 مليون أورو، ليصبح فيما بعد 280 مليون أورو، ليصل في النهاية إلى 2 مليار

⁽¹⁾ - Liberté, le 05/02/2000.

أورو وتكون سنة 2005م بداية المخطط، والذي يتزامن مع موعد توقيع معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالإطار الجماعي للشراكة الاقتصادية بين صفتي المتوسط، حيث أدركت فرنسا خطر ضياع مناطق نفوذها المباشر أمام الزحف الأمريكي، الذي لم يعد لمصالحه أي حدود أو قيود، لذلك عملت على استحداث آليات تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة بكل رهاناتها، وفي البداية سنعالج المضمون الاقتصادي لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، والذي تم بقيادة فرنسا إدراكا منها الخطورة القفز الأمريكي بعد الحرب الباردة على مناطق نفوذها المباشرة، والمتمثلة أساسا في منطقة المغرب العربي. وكما بين المشروع الأمريكي للشراكة مع منطقة المغرب العربي المسمّاة مبادرة إيزنستان والذي يمثل في حقيقة الأمر الرد الأمريكي على مشروع الشراكة الأورومتوسطية، ومزاحمة النفوذ الفرنسي في المغرب العربي والجزائر خصوصا، وقد جاءت مبادرة الشراكة الأورومتوسطية تحت قيادة فرنسا، وسميت في البداية **المنتدى المتوسطي** في 1994م، وأطلق عليها فيما بعد مشروع **الشراكة الأوروبية المتوسطية**، مؤتمر 30 نوفمبر 1995م والفكرة الأساسية لهذا المشروع هي مساهمة الدول الأوروبية في تنمية في دول جنوب المتوسط للانتقال إلى أنظمة اقتصادية مفتوحة، وتشجيع التبادل التجاري بينهم، ويعتبر مؤتمر برشلونة 1995م هو المؤسس لإبرام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، فكانت البداية مع تونس 1995م، ثم المغرب الأقصى 1996م، أما الجزائر ف وقعت على الاتفاقية سنة 2002م بسبب الأزمة التي كانت تعرفها والعزلة التي عانت منها⁽²⁾.

وتهدف الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الاقتصادي لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- إقامة منطقة اقتصادية مزدهرة وتحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في حوض المتوسط.
- 2- تحسين شروط معيشة السكان وخفض الفوارق التنموية بين صفتي المتوسط.

⁽¹⁾- <http://www.alarabonline.org/index.asp?Fname=5c760.htm/06/03/2017>.

⁽²⁾ - السيد عدنان ، العرب في دائرة النزاعات الدولية، دار الرشد، بيروت، 2001، ص 137.

3- زيادة الاستثمارات والمساعدات المالية المقدمة للشركاء المتوسطيين.

4- تشجيع الحوار الأوروبي المتوسطي في سياسات الطاقة⁽¹⁾.

وإذا خصصنا الحديث على الشراكة بين الدول الأوروبية وتونس والجزائر والمغرب، فهي تهدف إلى:

1- إقامة منطقة التجارة الحرة في سنة 2010م بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا.

2- تقديم المساعدات المالية والمعنوية الفنية لتحديث الصناعة في شكل قروض ومنح.

3- تعميم التعاون لبقية المجالات كالتعليم والصحة والطاقة والتكنولوجيا⁽²⁾.

وفيما يخص الجزائر التي انضمت في 2002م، فقد إستفادت في إطار المساعدات المالية الممنوحة من طرف البنك الاستثماري لأوروبي بمبلغ 640 مليون يورو وجهت نحو:

1- البيئة التحتية الاجتماعية والاقتصادية 60%.

2- إدارة المياه 1%.

3- الزراعة والصيد 9%.

4- قطاع الطاقة 7%.

وبموجب اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية حول إلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية للوصول إلى منطقة التبادل الحر بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، التي تعد أهم شريك للجزائر، حيث تقدر صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي 5.9 مليار دولار أي نسبة 59.39%، وواردها منه تقدر بـ 12.34 مليار دولار أي نسبة 64.52% سنة 2001م⁽³⁾.

وفي دراية الحديث عن البعد الاقتصادي للنفوذ الفرنسي في الجزائر، يمكن القول بأنه يعبر عن تغلغل كبير مدعوم تاريخيا وثقافيا، وهو ما من شأنه أن يعرقل مبادرة إيزنستان

(1) - نفس المرجع السابق، ص 132.

(2) - الجنگاني الحبيب ، المغرب العربي والصراع الدولي، من الموقع الإلكتروني:

www.azzaman.com/article/2002/01/10-18/a99456.htm/07/02/2017/16h00.

(3) - جريدة الخبر، 23 أبريل 2002.

للمشاركة المغاربية الأمريكية التي طالبت تشجيع التبادل بين دول المغرب العربي فيما بينهما كمرحلة أولى ، ويعتبر كلا المشروعين الأمريكي والفرنسي للمشاركة مع المغرب العربي، محاولة لإقامة منطقة تبادل حر مع المنطقة، إلا أنّ التصور الأمريكي يضم ثلاث دول مغاربية فقط وهي تونس، الجزائر، المغرب، أما المشروع الأوروبي فيضم كل دول المغرب العربي، كما تعتمد أوروبا على سياسة المساعدة الثنائية في حين لا تعرض الولايات المتحدة أي مساعدات مالية، ولذلك يمكن القول بأن النفوذ الفرنسي الاقتصادي في الجزائر، ما زال أحد أهم العقبات في طريق العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: البعد الأمني للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

تتعلق هذه النقطة بأهمية العامل الأمني في النفوذ الفرنسي بالجزائر، والذي لا يقل أهمية عن البعدين التاريخي والاقتصادي، فعل الصعيد الأمني كانت منطقة المغرب العربي الجزائر خصوصا منذ القديم ضمن مجال اهتمام الحلف الأطلسي، باعتبار كون المنطقة خاضعة لنفوذ فرنسا، والتي تعتبر حليف للولايات المتحدة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونشاط الحركات التحريرية في العالم الثالث، وخاصة منطقة المغرب العربي، أصبحت الولايات المتحدة تضغط على فرنسا وتطالبها باستقلال هذه الدول، رغبة منها في خلافة النفوذ الفرنسي في هذه المناطق بأساليب جديدة، وقبل استقلال الجزائر تنبأ الفرنسيون إلى أن موجة استقلال المستعمرات الفرنسية قد حانت، لذلك يجب إيجاد صيغة للتعاون بينها وبين مستعمراتها المستقلة، من خلال الإعانات والمساعدات وهو ما يسمى الاستقلال في الترابط⁽¹⁾.

وعلى الصعيد العسكري لم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية قوية لأن الجزائر اعتنقت المذهب الاشتراكي، واعتمدت في تسليحها على الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي والصين، واستمر هذا الجمود إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين ومع بداية الثمانينات

(1) – Nouschi, André Op.cit, P 36.

وخاصة بعد زيادة الرئيس الشاذلي بن جديد لباريس، عادت العلاقات بين البلدين بصفة محتشمة، وتمثلت أساسا في بعض المساعدات وتدريب بعض الضباط في فرنسا⁽¹⁾.

ومع بداية التسعينات أيدت فرنسا توقيف المسار الانتخابي وإلغاء النتائج وبالتالي إقصاء الإسلاميين، وذلك حفاظا على مصالحها وخوفاً من امتداد خطر الإسلاميين إلى مناطق نفوذها الأخرى وحتى إليها، لذلك ساندت حكم الجيش في الجزائر، وبدأت تحمسا كبيرا لإستئصال الإسلامي من الجزائر، ولكنها لم تجد قوانين اللعبة، فانحيازها للجيش كلفها الكثير، فقد بدأ استهداف المصالح والأفراد الفرنسيين في الجزائر، بل وصلت إلى أراضيها بعض أعمال التخريب⁽²⁾.

وانتقدت فرنسا الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة 1999م، وانسحب فيها المرشحون الستة، وعلى النقيض من ذلك فإن الولايات المتحدة أبدت براغماتية أكبر في مواقفها حيث أبقت على اتصالاتها مع الإسلاميين بالخارج بقيادة أنور هدام دون قطع العلاقات مع النظام الجزائري عكس فرنسا، والتي انحازت للجيش. كما أن الولايات المتحدة شجعت الحوار الوطني بعد تلك فابتعدت عن النظام الجزائري، بسبب الضغط الدولي المتزايد والصورة السيئة التي ارتبطت بالجيش في الجزائر⁽³⁾.

لذلك شنت فرنسا حصارا غير معلن على الجزائر، فيما يخص الأسلحة بالإضافة إلى حملة إعلامية ضد الجيش الجزائري تحت عنوان **من يقتل من** ساهمت في توتر العلاقات بين الجزائر وباريس، وبعد مجيء الرئيس بوتفليقة والذي عمل على إعادة بعض علاقات الجزائر الخارجية، وذلك ما تجسدت في الزيارات المتبادلة بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

(1) – Nouschi André, Op.cit, P 36.

(2) – بلقرين عبد الإله ، مرجع سابق، ص 47.

(3) – جريدة الأيام الأسبوعية، مرجع سابق.

نظيره الفرنسي **جاك شيراك** كذا الكثير من المسؤولين في البلدين لترقية مستوى التعاون بينهما⁽¹⁾.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى البعد الأمني للحوار الأوروبي المتوسطي والذي يتمثل في:

- 1- العمل على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.
- 2- العمل على تعزيز التعاون فيما يخص الوقاية من الإرهاب ومكافحته وفق آليات مشتركة.
- 3- تسوية النزاعات المحلية والإقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- 4- التنسيق بين ضفتي المتوسط لتنظيم الهجرة ومنع الهجرة السرية التي تتقل معها الإرهاب والتطرف.
- 5- حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث البيئي⁽²⁾.

وبعد 11 سبتمبر أصبح الهاجس الأمني قويا، وفرنسا باعتبارها صاحبة النفوذ القوي في الجزائر تتخوف من انتقال الإرهاب لها عن طريق الهجرة ، مما يحتم على البلدين ضرورة التنسيق بين الأمني بينهما، والذي بدأ متأخرا عن التنسيق الأمني بين الجزائر وواشنطن إلا أنه يعتبر المنافس الأول له، وقد تم عقد اجتماع 5+5 بالجزائر خلال 2004 في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسيطة⁽³⁾، فالطرف الفرنسي يشكل أول عقبة في طريق التقارب الجزائري الأمريكي بالنظر إلى نفوذه بالجزائر المتعدد الأوجه، والذي لا ينوي التخلي عن منطقة نفوذه الأولى لصالح أي طرف، فقد اعتبر الطرف الفرنسي إعلان مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية بمثابة رسالة تحد أمريكية في منطقة نفوذه التقليدية، لتصبح المنطقة بين

(1) - نفس المرجع السابق.

(2) - سيد عدنان ، مرجع سابق، ص 178.

(3) - <http://www.middle-eastonline.com/algeria/?id=27382/15/04/2017/12:00>.

التطويق الفرنسي والاختراق الأمريكي، ويبدو أن المنافسة شديدة ونتائجها ستظهر مع الأيام ويبقى على الجزائر أن تجيد التفاوض مع الطرفين لتحقيق أكبر قدر من هامش المناورة لتحقيق توازن في المصالح.

المبحث الثالث: مواقف البلدين من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

بالإضافة إلى النفوذ الفرنسية ووضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في الجزائر والتي تعيق التقارب الجزائري الأمريكي، هناك قضية أخرى لا يمكن إهمالها وتتمثل في اختلاف رؤى البلدين فيما يخص بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، وأهمها قضية الصحراء الغربية التي تعيق مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية، بسبب توتر العلاقة بين أهم دول المنطقة، الجزائر التي تمثل الشريك الاقتصادي الصاعد لواشنطن، والمغرب الأقصى الحليف القديم لها.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية.

تتربع الصحراء الغربية على مساحة 226 ألك كلم²، وتتمتع بساحل طوله 1500 كلم يضم ميناء تينتان الأول عالميا في إنتاج السردين، بالإضافة إلى احتياطي متوسط من البترول واليورانيوم، كما تمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات 12 مليار طن⁽¹⁾ كل هذا من شأنه أن يجعل الصحراء الغربية محط أنظار العديد من القوى الإقليمية والعالمية.

وفيما يلي موقف كل من الجزائر والمغرب باعتبارهما القوتان الإقليميتان الأكثر تأثرا في القضية الصحراوية، لنخلص إلى الموقف الأمريكي من القضية وانعكاساته على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

(1) - معارف غالية إسماعيل ، الأمم المتحدة الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 44.

أولاً: الموقف الجزائري.

بالنسبة للجزائر والتي بادرت إلى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في 06 مارس 1976م وظلت تؤكد مرارا على أنها ليست طرفا في النزاع الصحراوي، بل هي مهتمة بإيجاد الحل السلمي له، حيث أن الطرفان المعنيان مباشرة بالقضية هما المغرب وجبهة البوليزاريو كما أكدت الجزائر بأنه لا أطماع لها في الصحراء الغربية، وهدفها هو تطبيق الشرعية الدولية من خلال مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل حق الشعب الصحراوي الثابت، وأبدت الحلول التي تضمنه، كما أكدت الجزائر على أن قضية الصحراء تدخل ضمن تصفية الاستعمار باعتبارها آخر المستعمرات في إفريقيا، وقد التزمت الجزائر بدعم الشعب الصحراوي في سبيل تحقيق استقلاله، وكان الدعم الجزائري متعدد الأوجه دبلوماسيا وماليا وتركز الإستراتيجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية على أربعة مبادئ أساسية هي:

1- قضية الصحراء الغربية قضية تحريرية وتعتبر الجزائر الحرب الدائرة في المنطقة تهديدا للأمن والاستقرار فيها.

2- تطالب الجزائر وتؤيد تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

3- ليس للجزائر مطالب توسعية في الأراضي الصحراوية أو ثرواتها.

4- مساندة الحركات التحريرية من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية⁽¹⁾.

وقد تبلور هذا الموقف الجزائري منذ عهد الرئيس الراحل هواري بومدين الذي يحص المشكل في كون تصفية استعمار وتحرير شعب.

ثانيا: الموقف المغربي.

والذي يصر على أن الجزائر طرفا في النزاع الصحراوي، فقد جاء في بيان لوزارة الخارجية المغربية بأن هناك حقيقة جلية، وهي أن النزاع حول الصحراء هو في الأصل نزاع

(1) - صايح مصطفى ، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية وعلوم الاتصال، 1999-2000، ص 102.

مغربي جزائري، وقد حمل هذا البيان الجزائر مسؤولية أي تأخر في حل القضية⁽¹⁾، وقد ظهر الموقف المغربي في عهد الملك الحسن الثاني، والذي يستند على الحجج التاريخية والاجتماعية والتي تقضي بتبعية الصحراء الغربية للمغرب، وعن المبررات المغربية فهي تتمثل في النقاط التالية:

- 1- التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي للإقليم وفق طروحات **علال الفاسي** صاحب خريطة المغرب الكبير في 1955.
- 2- الصلاة الدينية والحقوق التاريخية المشتركة.
- 3- مبايعة بعض أهالي الإقليم للملك **محمد الخامس** كأمر للمؤمنين، وهو عقد سياسي يترتب عليه سيادة المغرب على الإقليم.
- 4- قلة السكان الأصليين تشتتهم وعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم بأنفسهم.
- 5- الإجماع الوطني على مغربية الصحراء، لذلك سيؤدي التخلي عنا إلى هز الوحدة الوطنية المغربية⁽²⁾.

وقد اعتبر المغرب ما تقوم به الجزائر تدخلا في شؤونه الخاصة. وقد ساهم هذا النزاع في توتر العلاقة بين البلدين في مستويات عدة، وصلت للمواجهة المباشرة، وفرض التأشيرة من طرف الحكومة المغربية على الجزائريين، لترد الجزائر بغلق الحدود وذلك في سنة 1994م، وقد حاول كل من البلدين استعمال الدبلوماسية وكل موارده لإثبات وجهة نظره، وقد تفوقت الدبلوماسية الجزائرية على نظيرته المغربية، حيث حققت الحكومة الجزائرية اعتراف 74 دولة بالجمهورية الصحراوية، من أهمها اعتراف دولة جنوب إفريقيا في سبتمبر 2004م، والحرب الدبلوماسية بين الجزائر والرباط مستمرة، فالرباط نجحت أيضا في استمالة الموقف الفرنسي والإسباني.

⁽¹⁾ – <http://middel-east-online.com/algeria/?id=26747>.

⁽²⁾ – معارف غالية إسماعيل ، مرجع سابق، ص ص 44 - 45.

مع بداية النزاع في الصحراء الغربية، كانت الحرب الباردة لا زالت تخيم على العالم فكان الموقف الأمريكي يميل لمساندة الطر المغربي على الرغم من عدم تسجيل أي حضور أمريكي مباشر بالمنطقة، ويتجلى ذلك في اعتراف واشنطن بالإدارة المغربية لإقليم الصحراء الغربية، وبالمقابل لم تعترف بحركة البوليزاريو التحررية ولا بالجمهورية الصحراوية⁽¹⁾.

وعن أسباب الموقف الأمريكي الداعم للمغرب فهو يعود للأسباب التالية:

1- قام المغرب خلال الحرب الباردة بتصوير النزاع الصحراوي على أنه صراع إيديولوجي بين الجزائر الشيوعية والغرب الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في الشمال الإفريقي وأضاف المغرب بأن الاتحاد السوفياتي يقدم الأسلحة لجهة البوليزاريو، في حين تتكفل كوبا بالتخطيط، ويتم كل هذا من خلال التنسيق الجزائري.

2- باعتبار المغرب حليف استراتيجي قديم للغرب، بوقوفه في وجه المد الشيوعي في شمال إفريقيا، وتمكين الولايات المتحدة من إقامة ثلاثة قواعد عسكرية سحبت في 1976م واستبدت بالأقمار الصناعية فيما بعد، لحماية الحليف المغربي.

3- الموقف المغربي المعتدل من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث كان من أوائل المساندين **لكامبديف** كما سعى نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل⁽²⁾، وهو ما جعل الموقف الأمريكي يساند المغرب من خلال تقديم المساعدات المالية والعسكرية لضمان التوازن الإقليمي.

وخلال السنوات الأخيرة سعت الإدارة الأمريكية إلى تجنب أي صدام مباشر بين الشريك التجاري المهم، والمغرب الحليف القديم، فعلى إثر التوتر الأخير بين البلدين والذي وصل لحد الكلام عن حشد قوات من الطرفين على الحدود، قامت **أليس ويلز** مديرة شؤون المغرب العربي بالخارجية الأمريكية، بزيارة الجزائر ومخيمات اللاجئين في تندوف، والمغرب وموريتانيا خلال أكتوبر 2004م، وهو تحول في موقف الإدارة الأمريكية، من الاستناد إلى تقارير وانطباعات الجهات الأخرى، إلى الاطلاع مباشرة على أوضاع اللاجئين، وتأتي هذه

(1) - صايح مصطفى ، مرجع سابق، ص 90.

(2) - المرجع نفسه، ص 91.

الزيارة في سياق تلطيف الأجواء بين الجزائر والرباط، والتي عرفت توترا كبيرا بعد اعتراف جنوب إفريقيا بالجمهورية الصحراوية⁽¹⁾.

ورغم التقارب الذي تم مؤخرا بين الجزائر وواشنطن في أكثر من مجال، ظلت هذه الأخيرة تراعي في مختلف مواقفها، لاسيما التي مع المغرب وهو ما يفسر إرسال وزير الدفاع وليام كهون للمغرب حتى لا تفسر زيارة القائد لوباز للجزائر على أنها انحياز لها ولتجسيد العلاقة الخاصة بين الرباط وواشنطن قررت هذه الأخيرة مضاعفة دعمها الاقتصادي للرباط 4 مرات، أما على الصعيد العسكري تخصص واشنطن للجزائر 700 ألف دولار سنويا في مجال التكوين والعتاد العسكري، بينما تخصص للمغرب مليون دولار، وقد تقرر مضاعفته⁽²⁾ وهو ما يرسخ العلاقة المميزة بين المغرب والولايات المتحدة التي ستستمر في دعم مواقفه في الصحراء الغربية ولو بصورة أقل حدة، وهو ما يتعارض مع الرؤية الجزائرية المؤيدة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ما من شأنه أن يؤثر سلبا على العلاقات الثنائية بين الجزائر والولايات المتحدة في ظل استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية.

تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي يوجد بشأنها خلاف بين الجزائر وواشنطن، حيث نجد أن الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل كان علنيا وغير مشروط في مقابل تهميش الطرف فلسطيني، في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وهو الشيء يرفضه الإسرائيليون بدعم عن الولايات المتحدة وفي هذه النقطة سنتطرق للمحة تاريخية موجزة عن القضية الفلسطينية، ثم نتطرق لمختلف أشكال الدعم الأمريكي الإسرائيلي من السياسي والاقتصادي والعسكري وصولا إلى أسباب هذا الدعم المطلق وغير المشروط، ونهاية عند استعراض أهم نقاط الاختلاف بين الجزائر وواشنطن حول هذه القضية تبقى أكبر مشكلة في العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر هي

(1)- <http://alarabonline.org/index.asp?fname=htm/10/01/2017/15:30>.

(2) - جريدة الخبر، 2004/11/06.

كون العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، التي ظلت تتحكم في السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة تدعم الدولة العبرية سياسيا واقتصاديا وتضمن لها التفوق العسكري على كافة الدول العربية مجتمعة، كما تضع الإدارة الأمريكية تحقيق أمن إسرائيل على قمة أهدافها⁽¹⁾.

ويسهر على ذلك التيار المسيحي وهو اليمين الديني الإنجيلي الذي يسيطر مع المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية، ويقدمون مصلحة إسرائيل حتى على المصلحة الأمريكية⁽²⁾.

وبداية من الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل والذي يمكن إجمال أهم محطاته فيما يلي:

1947/11/29م ضغطت الولايات المتحدة على كل من هايتي وليبيريا للموافقة على تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة ولولا موافقة هاتين الدولتين لتم رفض قرار التقسيم.

1984/05/14م وعند إعلان قيام الكيان الصهيوني سارع الرئيس الأمريكي ترومان إلى الاعتراف أنها ذا الكيان وتأييده بعد عشر دقائق فقط من الإعلان عن قيامه.

1966/16/12م طلبت الحكومة الأمريكية من الأمم المتحدة وقف تقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون تدريباً عسكرياً وشطب أسمائهم من قائمة المستفيدين من مساعدتهم وكالة إغاثة اللاجئين.

(1) - كلارك رامزي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج1، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة، 2010، ص 272.

(2) - الخبر الأسبوعي، العدد 304، من 25 إلى 31 ديسمبر 2004.

المبحث الرابع: موقف الجزائر إزاء الأفريكوم.

المطلب الأول: اهداف الافريكوم ورؤية الجزائر لها

أولاً: تعريف الأفريكوم.

تسمى بالقيادة الإفريقية الأمريكية (USAFRICOM) وهي قوات عسكرية موحدة مقاتلة تحت إشراف "البنتاغون" وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة إفريقية في إفريقيا عدا مصر...

تأسست في 01 أكتوبر 2007م كقيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا والتي كانت لمدة أكثر من عقدين، وقد دخلت التنفيذ في 01 أكتوبر 2008م تحت قيادة الجنرال "وليام إيراد" المنسق الأمني السابق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وكانت هذه القيادة تملك مقرًا لها في شتوتغارت ألمانيا وفرع آخر يوجد في جيبوتي.

وتعتبر "لافريكوم" تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية تم إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية وكان الهدف من إنشاء هذه القيادة أن الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطر دائم على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة قوية وبوصف تلك الدول محاضن للإرهاب⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف الأفريكوم.

يعتبر الهدف الرئيسي والأساسي في إنشاء قيادة الأفريكوم هو "جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عرفت الأفريكوم مسؤولياتها على أنها شراكة عسكرية- عسكرية أنشأت لتطوير القدرة والقابلية العسكرية للجيش الإفريقية ومساعدة

(1) - العدلي عبد الحق ، كشف حقيقة القاعدة العسكرية الأمريكية "أفريكوم" في الجنوب التونسي، 24 سبتمبر 2013.

من الموقع الإلكتروني: Montadajbala.ah la montada.net 3337, 07/05/2017 11h13

الهيئات الأمريكية الأخرى في القيام بمهامها في إفريقيا وعند الاقتضاء يمكنها القيام بنشاطات عسكرية لحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا".

قبل إنشاء قيادة الأفريكوم، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الدول الإفريقية من خلال ثلاثة مراكز قيادة إقليمية هي:

1- القيادة المركزية الأمريكية التي كانت مسؤولة عن مصر، القرن الإفريقي، كينيا من بين المناطق الأخرى.

2- مركز قيادة المحيط الهادي المسؤولة عن دول المحيط الهندي مثل مدغشقر وجزر القمر.

3- مركز قيادة أوروبا الذي تتبع له غالبية الدول الإفريقية.

تعمل قيادة الأفريكوم بتكثيف وتنسيق الجهود في إطار سياسة "الحرب على الإرهاب في القارة الإفريقية من خلال تسيير وإدارة مبادرة دول الساحل وكذا تعزيز الأمن والتنمية عن طريق دمج مكافحة الإرهاب في مختلف الشراكات العسكرية وبرامج التدريب التي تشرف عليها الأفريكوم⁽¹⁾.

ثالثا: الرؤية الجزائرية للأفريكوم.

الجزائر ترفض إقامة أي قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها وهذا الطلب يعود لسنوات، عندما تنقلت الولايات المتحدة الأمريكية بطلبها عبر أكثر من دولة إفريقية عربية بخصوص إقامة قاعدة عسكرية لواشنطن سهولة تتبع ورصد أنشطة الجماعات المتطرفة ولاسيما فرع تنظيم القاعدة في شمال إفريقيا، المسمى "بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب لأطلسي"، الذي إزداد وتضج وترعرع على التراب الجزائري قبل أن يمتد نشاطه إلى بلدان الجوار، وخاض على جانب جماعات مسلحة أخرى من مالي ون بعض دول جنوب

(1) - شابير الين إبراهيم ، "الأفريكوم... جماعة المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، 2013 من الموقع الإلكتروني: Studies-aljazeera.net/ar/raports/2013.

الصحراء والسّاحل، حربًا في مالي مع القوات الفرنسية والإفريقية، وما تزال هذه الحرب قائمة وإن بدرجة أكثر حدّة.

يرى القادة العسكريون الأمريكيون أن (أفريكوم)، التي تقترح واشنطن إقامتها في الجزائر أو المغرب، أو إحدى الدول الحليفة لأمريكا في المنطقة، ستجعل القوّة العسكرية الأمريكية أكثر فاعلية في ممارسة نشاطاتها عبر القارة الإفريقية، ومطاردة المجموعات المسلحة المتشدّدة⁽¹⁾.

وتعتبر المشاركة الأمنية الأمريكية في صورة ملحوظة برزت في القارة الإفريقية منذ عام 2001م، وطرحت مبادرة الساحل والصحراء عام 2002، والتي تضم رؤساء الأركان في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، السنغال، نيجيريا، مالي، نيجر، وتشاد وتهدف إلى: دعم التعاون بين هذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد شارك نوح ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية للتصدي للإرهاب في الصحراء الإفريقية، وهي أضخم عمليات للولايات المتحدة الأمريكية في القارة السمراء منذ الحرب العالمية الثانية. وسعيًا وراء تحقيق الهدف ذاته واستجابة لتنامي نشاط القاعدة والشبكات الإرهابية في شمال وغرب إفريقيا، خصصت الإدارة الأمريكية مبالغ مالية مهمة كمكافحة الإرهاب في المنطقة، وساعدت تلك المبادرات على تعزيز العلاقات بين دول القارة، ومن ضمنها العديد من الدول الإسلامية والعربية بالخصوص كالجزائر، والمغرب موريتانيا، تونس، مالي وغيرها.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت رسميًا في سنة 2008 تشكيل قيادة عسكرية إقليمية وحدة لإفريقيا (أفريكوم) في شتوتجارت ووفق الجيش الأمريكي فإن "أفريكوم" ستكون مسؤولة حيال البنتاغون عن العلاقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الثلاث والخمسين في القارة ورفضت أكثر من دولة الطلب الأمريكي بإقامة قاعدة أفريكوم، لتبقى

(1) - إليزي نور الدين ، "لماذا ترفض الجزائر إقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها"، 13 مايو، 2014 في الموقع

الإلكتروني: 29 10h /25/05/2017/ Algeria. <https://www.sosapost.com/>

العمليات الأمريكية التي تستهدف المجموعات المتشددة ومحاربة الإرهاب في القارة السمراء ولاسيما ما يتعلق منها بمنطقة الساحل والصحراء، خاضعة للقيادة الإقليمية الأمريكية بمنطقة أوروبا "يوكوم" بشتوتجارت بألمانيا⁽¹⁾.

فإن رفض الجزائر إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في أراضيها، يعود السبب إلى رفض واشنطن بيع طائرات من دون طيار إلى الجزائر وهذا حسب الدبلوماسي الأمريكي، بينما يرى بعض المتتبعين العكس، أي أن رفض بيع واشنطن لتلك الطائرات للجزائر جعل الأخيرة ترفض فتح إقليمها للجيش الأمريكي لينشئ قاعدة عسكرية.

لكن الثابت هو أن هناك حسابات يأخذها كل من البلدين بعين الاعتبار، ومن ذلك أن واشنطن "توجسها" أو قلقها من التقارب والتعاون القائم بين الجزائر وروسيا منذ الحرب الباردة، ومنذ عهد الاتحاد السوفياتي، بل إن حتى معطيات التسليح الجزائري تصب في اتجاه السوق الروسية، بحيث تمت واحدة من أكبر صفقات شراء السلاح الروسي، نهاية السنة الماضية، وصلت قيمتها إلى 10 مليارات دولار وشملت الصفقة بحسب تقارير صحفية مقربة من أصحاب القرار الجزائري، تزويد سلاح الجو الجزائري بإثنين إلى أربع من أسراب القاذفات التكتيكية بعيدة المدى "سو 32"، وثلاثة أسراب هليكوبتر هجومية من طراز "مي 28"، وطائرات من نوع "باك 130" المناسبة للهجوم على الأرض، وعلى مستوى القوات البحرية ضمن الصفقة النظم الأرضية "باستيون" المضادة للسفن، إضافة إلى المواطنين "كياو" مع حق شراء إثنين آخرين بنفس الشروط. أما على مستوى القوات البرية فشملت الصفقة شراء 180 دبابة طراز "تي 90 إم إس" وتعزيز أسطولها من صواريخ متعددة قاذفات طراز "إسميرس"⁽²⁾.

وفي المقابل تنتظر الجزائر بعين الشك والريب والقلق إلى بعض مواقف واشنطن على المستوى الإقليمي، لا سيما موقفها إزاء المملكة المغربية، التي يبدو أنها بالإضافة إلى أنها

(1) - المرجع نفسه.

(2) - المرجع نفسه.

ظلت وفيّة لسوق التسلح الأمريكية، بحيث وقعت الرباط وواشنطن، في صيف السنة الماضية إتفاقا يقضي بموجبه شراء المغرب لصفقة سلاح أمريكي وصلت قيمته الإجمالية 12 مليار دولار، فإن قضية الصحراء وموقف واشنطن الأخير المؤيد بشكل كبير للمملكة المغربية جعل الجزائر المؤيدة لأطروحة انفصالي البوليساريو تصاب بخيبة أمل، هذا في نفس الوقت الذي ينظر الحكام الجزائريون بغير قليل من الشك من أن تكون الجولة التي قام بها الملك محمد السادس في 2014 بعدد من دول جنوب الصحراء والغرب الإفريقي، جاءت بضوء أخضر من واشنطن التي يمكن أن تستغلها لأيّ وجود عسكري مستقبلاً، بعدما مهدّ المغرب الطريق لها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: قيادة إفريقيا الأفريكوم Un commandement pour l'Afrique « Africom ».

في ديسمبر دعت قيادة الحلف الأطلسي كلا من القيادة الأوروبية الأمريكية العليا، وقيادة التحالف العليا في منطقة الأطلسي لبناء إطار دفاعي خاص بالإرهاب، حيث تم الاتفاق بشكل رسمي خلال قمة براغ في نوفمبر 2002م على نقاط محدّدة أهمها الإرهاب والحرب عليه والتعاون العسكري مع السلطات المدنية كذا الدول من أجل محاربة ظاهرة الإرهاب، وبدأ يظهر الحديث حول ضرورة وجود قيادة خاصة بإفريقيا في ظل تعدّد القضايا الأمنية وتداخلها مع القضايا الأمنية للقيادات الأخرى وعدم قدرة هذه القيادات على التركيز على قضاياها وكون القيادة المركزية تعمل في إطار قضايا أمنية متعددة.

في 07 فيفري أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على قرار إنشاء قيادة الأفريكوم، موضحاً أن القيادة تهدف إلى تقوية التعاون من أجل تحقيق الأمن في إفريقيا والعمل على خلق فرص جديدة للشراكة معها فيما يتعلق بتحقيق السّلام والأمن في المنطقة

(1) - نفس المرجع السابق.

كذا نشر الديمقراطية، والسعي إلى رفع مستويات التنمية والاستقرار واحترام حقوق الإنسان مشيراً إلى أهمية رفع قدرات هذه الدول فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب⁽¹⁾.

تواجه المبادرة الأمريكية شكوكاً من أطراف دولية وغير دولية حول الهدف الحقيقي لبناء قيادة الأفريكوم، وتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية على أن هدف بناء هذه القيادة الجديدة هو لتأهيل جيوش إفريقيا وتدريبها على مواجهة الكوارث والإرهاب العبر للقارات، يجعل القارة الإفريقية أكثر أمناً واستقراراً، في حين يشير المحللون أن الأهداف المعلنة لا تعني في أغلب الأحيان أنها الأهداف الحقيقية والأساسية بالنسبة للتحركات الدولية، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشائها لهذه القيادة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: ⁽²⁾

- حماية المصالح الأمريكية في القارة السمراء، خاصة في مواجهة المنافسة الدولية الصينية وكذا التهديدات الأمنية على غرار الإرهاب.

- السيطرة على امتداعات النفط من خليج غينيا، والتي من المتوقع أن سد ما نسبته 25 % من إحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية بحلول سنة 2015م.

لكن أكد الجنرال ويليم وارد قائد الأفريكوم أن هدف القيادة هو العمل على تقادي النزاعات في القارة الإفريقية، ومساعدة دولها لتحقيق الأمن مشيراً بشكل مباشر إلى قضية عسكرية إفريقيا، قائلاً: نحن لا ننوي عسكرة القارة والإستحواذ على مواردها⁽³⁾.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن قيادة الأفريكوم للتنظيم النشاطات العسكرية والمساعدات الأمريكية لدول القارة، إذ طرح الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش خلال جولة

⁽¹⁾-Nora Bensahek, The counter.Terror coalition cooperation with Europe, NATO, and the European Union. RAND: United States of American, 2003, P 25-26.

⁽²⁾ - رزيق المخادمي عبد القادر ، قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 52.

⁽³⁾ - المرجع نفسه، ص 47.

الإفريقية في سنة 2003م، قضية ضرورية وجود قيادة إفريقية لتنظيم قضايا الأمن في إفريقيا⁽¹⁾.

أما بالنسبة للقلق الدولي حول التحركات العسكرية الأمريكية في إفريقيا فإن المتحدث باسم الأفريكوم، أشار إلى أهمية التعاون الدولي فيما يتعلق بالأمن وبالقيادة الجديدة التي تم انشاؤها لتختص بالقارة الإفريقية، ومن أهم الدول التي تركز عليها هي فرنسا بسبب علاقاتها التاريخية مع دول القارة الإفريقية ومن أهم الدول التي ركز عليها هي فرنسا بسبب علاقاتها التاريخية مع دول القارة كقوة استعمارية تقليدية، في حين أشار قائد الأفريكوم الجنيرال ويليام وارد في بداية شهر أكتوبر 2007، إلى أهمية التعاون والتنسيق مع الدول التي تنشط في القارة على غرار الصين⁽²⁾، حيث يتفق العديد من المحللين على كون التنافس الأمريكي الصيني في القارة من بين الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لتطوير إستراتيجيتها تجاه الدول الإفريقية، وليس التهديد الإرهابي فقط.

⁽¹⁾ – ACAS Concerned Africa Scholars. **US Militarization of Sahars Sahal** : Space and imperialism. Bulletin N85. Spring 2010. In www.concernedafricascholars.org.P15.

⁽²⁾ – Ibid, P 16.

الخلاصة:

نستنتج مما سبق أن هناك العديد من العوامل التي تقف أمام السير الحسن للعلاقات الجزائرية الأمريكية الشيء الذي يجعل هذه العلاقات تتدهور في بعض الأحيان.

الختامة

الخاتمة:

تناولت الدراسة من خلال ثلاثة فصول مسألة التعاون الجزائري الأمريكي خاصة فيما يخص المجال الأمني، وذلك بالبحث في جذور العلاقات الثنائية بإعتبارها ذات أهمية قصوى لفهم أي موضوع والقدرة على التحكم فيه، كذلك تم التطرق إلى أهم النقاط التي ساهمت في عرقلة مسار العلاقات الثنائية والتي قضت في وجه التقارب.

ويمكن القول أن العلاقات الثنائية ساهمت فيها عدّة عوامل أولها العامل التاريخي وبالنظر إلى كون تاريخ العلاقات بين البلدين حسنة عموماً، بالرغم من أنها في بعض الأحيان متوترة، فهذا العامل يشكل عاملاً مشجعاً للعلاقات الثنائية الذي أستخدم كمرحلة أولى لتحليل وتفسير مختلف جوانب الدراسة.

ويعتبر العالم الأمني من بين العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث ظهر بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر وساهم في تمتين العلاقات الدولية عموماً والعلاقات محل دراستنا خصوصاً بمعنى العلاقات الجزائرية الأمريكية.

إستطاعت الجزائر أن تلقى مكانة دولية مرموقة وذلك راجع لتجربتها في الحرب التحريرية والأزمات التي مرت بها في تسعينات القرن الماضي الشيء الذي أكسبها تجربة واسعة كل هذا ساهم في ترقية مكانتها بشكل كبير وناجح، كما شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية بعض التوترات منها ما هو دائم ومنها ما هو عابر، حيث تتمثل أسباب هذه التوترات في قضايا تمس مبادئ الدولتين ومصالحها، حيث ومنذ أحداث 11 سبتمبر أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تساهم في نشر الديمقراطية وتسعى للحفاظ وحماية حقوق الإنسان وتعتبر الجزائر من الدول التي تمارس بعض الضغوطات على حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية، فقد عانت كثيراً من ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر سلباً على سير العلاقات الثنائية.

كذلك أثر الإنحياز الأمريكي لصالح إسرائيل في إحتلالها الأراضي الفلسطينية في مقابل دعم الجزائر للقضية الفلسطينية واعترافها بها كدولة مستقلة عاصمتها القدس أثر

بشكل سلبي على العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية، مما جعل منحى العلاقات يتدهور ويتراجع شيئاً خصوصاً وأن الجزائر متمسكة بمبدأ تقرير مصير الشعوب المضطهدة ونبذ الاستعمار بكل أنواعه، وهذا ما تفعله الجزائر حالياً في الصحراء الغربية من خلال الدعم المستمر لها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. اسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
2. جوزيف لي ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، العبيكان، 2007.
3. رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج1، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة، 2010.
4. راي إيرون، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816، (ترجمة اسماعيل الغربي) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
5. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، لدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004.
6. عبد الحق عدلي، كشف حقيقة القاعدة العسكرية، 272 الأمريكية أفريكوم في الجنوب التونسي، 2013.
7. عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
8. عدنان السيد، العرب في دائرة النزاعات الدولية، دار الرشد، بيروت، 2001.
9. قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
10. ليلي العرياوي، إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر، المستقبل العربي، ع 275، جانفي 2002.

11. ليلي ناي جوزيف، القوة الناعمة وسياسة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، العبيكان، 2007.
12. مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، دار البعث، الجزائر، 1985.
13. نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، (ترجمة: سامي الكعكي)، لبنان: دار الكتاب العربي، 2004.

المقالات:

14. زيادة حافظ، المشد الاقتصادي في الولايات المتحد وتداعياتها على سياستها الخارجية، المستقبل العربي، العدد 306، (أوت 2004).
15. محمد مسلم، الحكومة تمنع الصحافة من الوصول إلى المعلومة، الشروق اليومي، العدد 3992، ليوم الأحد 21 أفريل 2013.
16. منشور بوساطة ف، تحارب دولي مع المقترح الجزائري، جريدة الشعب، 1، 11، 2009
17. بدون مؤلف نحو شراكة سياسية وأمنية بين الجزائر وأمريكا، الأيام الجزائرية، 2009/12/8.
18. وأج بريطانيا تدعم موقف الجزائر الداعي إلى تجريم دفع فدية للإرهابيين، جريدة النهار، 16، 11، 2011.
19. جمال العلامي، الجزائر تتجح في إقناع مجلس الأمن بتجريم تمويل الإرهاب، جريدة الشروق، 216، 12، 2009.
20. رضاك، الأمن ومحاربة الإرهاب والتطرف أبرز ملفات الدورة الجديدة للحوار الجزائري الأمريكي، جريدة السّلام، 05، 04، 2017.

21. دون مؤلف، إدارة ترامب تتحدث عن الجزائر وتكشف رسميا ما إذا كان الجزائريون ممنوعين عن دخول أمريكا، جريدة البلاد، 01/01/2017.
22. دون مؤلف لعمامرة في واشنطن للقاء نظيره الأمريكي"، جريدة البلاد، 16-05-2017.
23. مركز الدراسات والبحوث، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

مذكرات:

24. أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011.
25. ليلي تينة، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2001-2002.
26. مصطفى صايح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية وعلوم الاتصال، 1999-2000.
27. لخضر بوجرود، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر 1992-1999، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002).
28. شارل طريو، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية"، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010).

29. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دبلوماسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة).

30. نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999-2004 (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005).

31. فاطمة لكعص، أحداث 11 سبتمبر 2001، وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر).

32. شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، (رسالة ماجستير، جامعة لحاج لخضر، الجزائر).

المجلات:

33. أحمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، السياسة الدولية، العدد 128، أبريل 1997.

34. أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.

35. مصطفى مراح، "شبه بعد 11 سبتمبر الإرهابية"، الانعكاسات والتحوّلات، مجلة الجيش، العدد 275، جانفي 2002.

36. مجلة أسبوعية الأيام السياسة، العدد 53، 2013/12/30.

37. ندوة صحفية لرئيس أركان الجيش، مجلة الجيش، عدد خاص، ماي 2002.

38. عبد الإله بلقزيز، الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، المستقبل العربي، ع 259، سبتمبر 2000.

39. عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، "السلوك الأمريكي بعد أيلول"، المستقبل العربي، العدد 286، ديسمبر 2002.

40. عبير البسيوني، السياسة الخارجية الأمريكية ومسألة حقوق الإنسان، السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997.

المواقع الإلكترونية:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11-5.html>.

www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-18/099456.1.htm

www.albayan.co.ae/albayan/2003/11/20/ray/6.htm.

www.djazairess.com/echchaab/8186.

www.djazairess.com/elmassa/28129.

المواقع الإلكترونية بالانجليزية:

1. ACAS Concerned Africa Scholars. US Militarization of Sahars Sahal : Space and imperialism. Bulletin N85. Spring 2010. In www.concernedafricascholars.org.
2. Alex p. Schmid, Garry F. Hindle, After the war on terror regional an multilateral perspectives ou conter- terrorism strategy.
3. André Nouschi, La France et le monde arabe, librairie Vuibert, Paris, 1994,
4. Brigitte L. Macos Medias et terrorisme : Le rôle central des medias dans le terrorisme et le contre terrorisme, Paris : Nouveaux Horizons, 2005.
5. Charles Wolf, J.R.Brrany Chow, Grgotys.US : Combat Command Participation in the prolifération Security Initiative RAND : USA.2009.
6. David Pollock, Cole Bunzel, Curtis Cannow. Action not just attitudes : a new pradingn for US.Arab prelations, The washington institute for Near East Policy : United States of American, 2010.

7. Isesco Headquarters, Work shop on implementing the un gobal counter terrorism strategy in north Africa 24–25 may 2010, United Nations: ISESCO Headquarters. Rabat.2010.
8. Jevenny Keenan, The parks Ahald : Americans waron Terror in Africa.
9. Nora Bensahek, The counter.Terror coalition cooperation with Europe, NATO, and the European Union. RAND: United States of American, 2003.
10. Nourdeddine Jebnoun, « Is the Maghreb the « Next Afghanistan », Mapping the radiclization of the algerian salafi jihadist mouvement ». USA : cnter for contemporary arabstudies Edmund A : Walsh school of foreign service georgetoun university. 2007.
11. The white house office of the press secretary for immediate release. Remarks of John.O.Brennan, Assistant to the resident for homeland security and counter terrorisme– on Ensuringal, Q’ada’s Demise Asprepared for delivery
12. William Quandt, Flirt, Contraire entre Washington et Alger, le monde diplomatique, Juillet, 2002.

الفهرس العام

المحتوى.	
الإهداء.	
الشكر.	
ملخص	
مقدمة	1
الفصل الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية.	
تقديم الفصل	
المبحث الأول: جذور العلاقات الأمريكية الجزائرية	
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الحرب التحريرية	10
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية	13
المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال	14
المبحث الثاني: تطور العلاقات السياسية الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية	
المطلب الأول: مرحلة الاضطراب الغموض الممتدة من 1992-1995	
	18
المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي 1995-1998	
	20
المطلب الثالث: مرحلة التنسيق 1999-2004	
	21
المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها	
المطلب الأول: المصالحة الوطنية	25
المطلب الثاني: طبيعة أحداث 11 سبتمبر	27

المطلب الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الجزائرية الأمريكية 30

المبحث الرابع: التهديدات الامنية الجديدة

المطلب الأول: ظاهرة الارهاب 33

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة..... 36

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: التنسيق الجزائري الأمريكي الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.

تقديم الفصل

المبحث الأول: المساندة الأمريكية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب (قانون 1904 تجريم

دفع الفدية للإرهابيين)

المطلب الأول: تجريم دفع الفدية للإرهابيين 40

المطلب الثاني: التجاوب الدولي للمقترح الجزائري (قانون تجريم الفدية) 41

المطلب الثالث: نجاح الجزائر في إقناع مجلس الأمن الدولي بتجريم تمويل الإرهاب

بالفدية..... 45

المبحث الثاني: الاتفاقيات الجزائرية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب

المطلب الأول: الاتفاقيات الجزائرية الأمريكية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب 47

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية في ظل إدارة ترامب..... 52

المطلب الثالث: زيارة لعمامرة الأخيرة إلى واشنطن 53

المبحث الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب وأهم التعديلات

المقترحة

المطلب الأول: تحديات الإستراتيجية الأمريكية..... 54

المطلب الثاني: التعديلات المقترحة على إستراتيجية الأمريكية للحرب على الإرهاب..... 58

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: معوقات التقارب الجزائري الأمريكي

تقديم الفصل

المبحث الأول: مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر

المطلب الأول: مسألة الديمقراطية في الجزائر 65

المطلب الثاني: وضعية حقوق الإنسان في الجزائر 70

المبحث الثاني: النفوذ الفرنسي في الجزائر وأبعاده

المطلب الأول: البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي في الجزائر 72

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للنفوذ الفرنسي في الجزائر 74

المطلب الثالث: البعد الأمني للنفوذ الفرنسي في الجزائر 78

المبحث الثالث: مواقف البلدين من القضايا ذات الاهتمام المشترك

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية 81

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية 85

المبحث الرابع: موقف الجزائر إزاء الأفريكوم

المطلب الأول: أهداف الأفريكوم ورؤية الجزائر لها 90

المطلب الثاني: قيادة إفريقيا للأفريكوم 91

خاتمة

قائمة المراجع

